سدّ النهضة ونُذر حرب المياهُ
تفريط الحكام
وواجب الأمة

حزب التحرير
ولاية السودان

ذو الحجة ١٤٣٨هـ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٧م

sudan01.indd 1 05.12.2017 04:08:12

سدّ النهضة ونُذر حرب المياهُ
تفريط الحكام
وواجب الأمة

حزب التحرير
ولاية السودان

ذو الحجة ١٤٣٨هـ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٧م

sudan01.indd 3 05.12.2017 04:09:30

الفهرست

الفهرست	٥
مقدمة	٧
حوض النيل العظيم	١٠
الصراع والتسويات حول المياه	١٣
شرك المفاوضات	١٩
اتفاقية عنتيبي	٢٠
اتفاقية إعلان المبادئ وتفريط الحكام	٢٢
نص اتفاق إعلان المبادئ	٢٥
حقيقة الاتفاقية	٢٩
سد النهضة ومخاطره	٣٢
المخاطر المتوقعة من قيام السد	٣٤
أولاً: أمان السد	٣٤
ثانياً: الأضرار المترتبة على قيام سد النهضة	٣٦
نظرة في موقف السودان من السد	٤٠
القواعد الشرعية للتعامل مع الأنهار	٤٣
الخاتمة	٤٨

sudan01.indd 5 05.12.2017 04:09:31

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يشهد كوكب الأرض، وفق تقارير المؤسسات الدولية المختصة، تغيراتٍ مناخية خطيرةً، تهدد حياة الكائنات، وعلى رأسِ هذه التغيرات ما أحدثته مخلفاتُ الرأسماليةِ النتنة مثل خرق طبقةِ الأوزون الذي أدى إلى ارتفاع درجات الحرارة، فأذاب جزءاً من الكتلة الجليدية في القطبين الشمالي والجنوبي، ما ترتب عليه زيادة نسبة المياه في المحيطات وتآكل اليابسة أمام هذا المد المائي وغرق الكثير من الجزر، كما حصل تغير في خارطة توزيع الأمطار فعطش كثير من الأراضي الزراعية، وهلك الكثير من الناس والدواب والكائنات الأخرى، وضرب الجفاف والتصحر كثيراً من بلدان العالم. وكذلك تلوث الكثير من المجاري المائية بفعل جشع الغول الرأسمالي، وعدم مسئوليته، الذي أطلق العنان لمخلفاته الكيميائية والإشعاعية، غير مكترث لعواقب ذلك.

وفي العام ١٩٨٨م، حدثت موجة جفاف خطيرة، قضت على الأخضر واليابس، وعلى الإنسان والحيوان، في دول إفريقية عدة والمشكلة أن هذه الموجات من الجفاف تكررت لسنوات عدة، وهذا ما أشار إليه الدكتور كمال علي، وزير الموارد المائية السوداني الأسبق، في ندوة مركز التنوير المعرفي حول سد النهضة (٢٠١٥/٦/١)، حيث أكد أن الخبراء يتحدثون عن موجة جفاف عالمية ربما تضرب العالم كله في ٢٠١٧م... ومن الغريب أن سد النهضة الذي قطع شوطاً في الإنشاء سيتزامن تدشينه بالكامل في نفس هذه السنة التي يتوقع فيها الجفاف، مما يزيد الأمر خطورة على السودان ومصر.

وقد أوردت صحيفة الصيحة في عددها رقم ٨١٦ بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٩ ما يلي: «قال تقرير دولي نشر أمس «إن السودان قد يتحول إلى دولة غير مأهولة بالسكان، بسبب تغيرات مناخية يتعرض لها وستؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة بشكل غير مسبوق، مع شح إمدادات المياه وانخفاض معدلات خصوبة التربة والجفاف والتصحر، بعد سنوات من ثراء بيئي وتنوع بيولوجي». وأشار تقرير نشره المركز الدولي لرصد النزوح، إلى أن التغيرات المناخية ستؤثر على أكثر من ١,٩ مليون أسرة سودانية في المرحلة الأولى، وقد تؤدي إلى موجات متلاحقة من النزوح الداخلي؛ بسبب المجاعة ونقص الغذاء.

وقالت شبكة CNN الإخبارية الأمريكية: إن السودان يواجه «حالة طوارئ معقدة للغاية،

sudan01.indd 7 05.12.2017 04:09:31

في ظل جفاف وتصحر متفاقمين، في منطقة حزام السافانا الشمالي، الذي سيؤدي إلى تشريد قرى بأكملها». لكن رئيس برنامج الأغذية العالمي (WFP) في السودان «ماركو كافالكانتي»، يرى أن الأوان لم يمض بعد لإنقاذ السودان وتغيير مستقبل البلاد؛ لأن هذه الكارثة يمكن تفاديها إذا اتخذت التدابير المهمة، قائلاً في تصريحات لشبكة CNN: «إن الأزمة تحتاج جهودا مكثفة من الحكومة السودانية، والمجتمع الدولي لحماية المزارعين والمجتمعات الرعوية والفئات الضعيفة من انعدام الأمن الغذائي». وقال «ميشيل يونتاني» كبير مستشاري الكوارث الطبيعية، في مركز رصد النزوح الداخلي IDMC، «إن ٧٠٪ من سكان الريف يعتمدون على الزراعة التقليدية المطرية، بينما يعتمد ٨٠٪ من سكان الحضر على مياه الأمطار، ومن المتوقع أن يواجه أكثر من ٣,٢ مليون شخص، نقصاً حاداً في المياه، ما يؤدي إلى مزيد من التدهور في الأمن الغذائي والزراعة والصحة الهشة بالفعل، وقد يضطر الآلاف للسير لمسافة أميال طويلة للعثور على نقطة مياه. وأشار «يونتاني» إلى أن السودان واحد من أكثر البُلدان عرضة لتغير المناخ، الذي يؤثر على قضية الأمن الغذائي، ويحتل المرتبة ٩٨ من أصل ١١٣ دولة في مؤشر الجوع العالمي، ومصنف بين أعلى ١٥ دولة في العالم تعاني من انعدام الأمن الغذائي».

وهناك العديد من الآثار المتمخضة عن أزمة المياه بسبب تدخل الإنسان في البيئة وسوء التوزيع، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١/ نضوب المياه الجوفية ما يؤدي إلى تناقص كبير في الغلال الزراعية.

٢/ الإفراط في تلويث موارد المياه وإلحاق الضرر بالتنوع الحيوي.

٣/ الصراعات الإقليمية على الموارد المائية الشحيحة في بعض الأحيان ما يؤدي إلى حروب.

إن شح المياه والصراع حولها أدى لحروب، ما جعل السيطرة على المياه سلاحاً في حد ذاته، وشكل ذلك نوعا فعالاً من أنواع الحصار الاقتصادي، فالماء عصب الحياة، ولا حياة للناس ولا للحيوان ولا للنبات بدونه، بل في المدنية الحديثة تنوعت استعمالات المياه واشتدت الحاجة إليه، ما جعل الحروب حول ثروة المياه لا تقل خطورة عن الحروب الأخرى لذلك أطلق عليها مصطلح حرب المياه. ففي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ عقدت حلقة دراسية حول موارد المياه في الشرق الأوسط وشاركت فيها – للمرة الأولى – مصر، ودويلة

sudan01.indd 8 05.12.2017 04:09:31

يهود، وتركيا، والأردن، وأمريكا، على مستوى الخبراء، بينما شاركت العراق بسكرتير أول لسفارتها بالعاصمة الأمريكية واعتذرت سوريا عن قبول الدعوة. وقد نظم هذه الحلقة مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية... وجاء في الورقة المقدمة من مدير المركز أن موضوع المياه مرشح لأن يصبح في مستقبل غير بعيد مصدراً للتوترات السياسية والنزاعات العسكرية في هذا الجزء من العالم (الشرق الأوسط)، حيث توجد للولايات المتحدة مصالح إستراتيجية. (الصراع حول المياه في حوض النيل من يدفع الثمن؟ د. إبراهيم الأمين ٢٠١٠م).

وقد نشرت صحيفة اليوم التالي في ٢٠١٦/١١/١٠ تحذير وزير الموارد المائية السوداني، معتز موسى خلال جلسة البرلمان يوم الأربعاء ٢٠١٦/١١/٩ كما يلي: «وحذر موسى من أن العالم سيشهد حرب مياه داعياً إلى التحسب لها، وقال: إن لم نستعد لها بأربعة مليارات متر مكعّب، فكيف سنستعد؟».

لقد كانت هناك مجموعة من الاتفاقات تحكم تدفق مياه النيل بروافده الكثيرة بين دول حوض النيل، ما جعل الوضع مستقراً بين هذه الدول لسنوات طويلة، ولكن في الآونة الأخيرة نقضت الاتفاقات السابقة بين دول الحوض باتفاقيات جديدة، كما في اتفاقية إعلان المبادئ في ٢٠١٥/٣/٢٣ في الخرطوم... ما يؤذن بصراع مرير حول حوض النيل.

حوض النيل العظيم

من أهم مصادر المياه العذبة في العالم هذا الحوض العظيم، وهو يمر عبر عشر دول، يطلق عليها دول حوض النيل؛ سواء تلك التي يجري مسار النيل مخترقاً أراضيها، أو تلك التي يوجد على أراضيها منابع نهر النيل، أو تلك التي يجري عبر أراضيها الأنهار المغذية لنهر النيل. ويغطي حوض النيل مساحة ٣,٤ مليون كلم مربع من المنبع في بحيرة ڤكتوريا وبحيرة تانا وحتى المصب في البحر المتوسط.

ويعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم؛ حيث يبلغ طوله ٦٦٥٠ كلم، وهو يجري من الجنوب إلى الشمال، نحو مصبه في البحر الأبيض المتوسط. وينبع النيل من بحيرة فيكتوريا جنوباً، التي تبلغ مساحتها ٦٨ ألف كلم مربع، ومن بحيرة تانا شرقاً.

يعتبر نهر كاجيرا (Kagera) من الجداول الرئيسية لنهر النيل، ومن أكبر الروافد التي تصب في بحيرة ڤيكتوريا، وينبع من بوروندي قرب الرأس الشمالي لبحيرة تنجانيقا؛ الواقعة إلى

sudan01.indd 9 05.12.2017 04:09:31

الجنوب من بحيرة ڤيكتوريا، في وسط إفريقيا، ويجري في اتجاه الشمال صانعاً الحدود بين تنزانيا ورواندا، وبعدما يتجه إلى الشرق يصبح الحد الفاصل بين تنزانيا وأوغندا ومنها إلى بحيرة ڤيكتوريا بعدما يكون قد قطع مسافة ٦٩٠ كلم.

أما نهر روڤيرونزا (Rovironza) الذي يعتبر الرافد العلوي لنهر كاجيرا، وينبع أيضا من بوروندي، فيلتحم معه في تنزانيا ويعتبر الحد الأقصى في الجنوب لنهر النيل.

ويبلغ معدل كمية تدفق المياه داخل بحيرة ڤيكتوريا أكثر من ٢٠ مليار مترٍ مكعبٍ في السنة، منها ٧,٥ مليارات من نهر كاجيرا و٨,٤ مليارات من منحدرات الغابات الواقعة شمال شرق كينيا و٣,٢ مليارات من شمال شرق تنزانيا، و١,٢ ملياراً من المستنقعات الواقعة شمال غرب أوغندا.

يعرف النيل بعد مغادرته بحيرة ڤيكتوريا باسم نيل ڤيكتوريا، ويستمر في مساره لمسافة ٥٠٠ كلم مرورا ببحيرة كيوجا (Kyoga) حتى يصل إلى بحيرة ألبرت التي تتغذى كذلك من نهر سمليكي (Semliki) القادم أصلا من جبال جمهورية الكونغو الديمقراطية مروراً ببحيرة إدوارد، وبعدها يدعى نيل ألبرت.

وعندما يصل جنوب السودان يدعى بحر الجبل، وبعد ذلك يجري في منطقة بحيرات وقنوات ومستنقعات، يبلغ طولها من الجنوب إلى الشمال ٤٠٠ كلم ومساحتها الحالية ١٦,٢ ألف كلم مربع، إلا أن نصف كمية المياه التي تدخلها تختفي من جراء النتح والتبخر.

وقد بدأ تجفيف هذه المستنقعات عام ١٩٧٨ بإنشاء قناة جونقلي بطول ٣٦٠ كلم لتحييد المياه من عبورها، وبعدما تم إنشاء ٢٤٠ كلم منها توقفت الأعمال عام ١٩٨٣ بسبب الحرب الأهلية في جنوب السودان.

وبعد اتصاله ببحر الغزال، يجري النيل لمسافة ٧٢٠ كلم حتى يصل الخرطوم، وفي هذه الأثناء يدعى «النيل الأبيض»، حيث يلتحم هناك مع «النيل الأزرق» الذي ينبع مع روافده الرئيسية (الدندر والرهد) من جبال إثيوبيا حول بحيرة تانا الواقعة شرق القارة على بعد ١٤٠٠ كلم عن الخرطوم.

ومن الجدير بالذكر أن النيل الأزرق يشكل ٨٠ – ٨٥٪ من مياه النيل الإجمالية، ولا يحصل هذا إلا أثناء مواسم الصيف بسبب الأمطار الموسمية على مرتفعات إثيوبيا.

أما آخر ما تبقى من روافد نهر النيل بعد اتحاد النيلين الأبيض والأزرق عند الخرطوم ليشكلا نهر النيل، فهو نهر عطبرة الذي يبلغ طوله ٨٠٠ كلم وينبع أيضا من الهضبة الإثيوبية شمالي

sudan01.indd 10 05.12.2017 04:09:31

بحيرة تانا، ويلتقي بالنيل شمال الخرطوم، على بعد ٣٠٠ كلم. ثُم يتابع نهر النيل جريانه في الأراضي المصرية حتى مصبه في البحر الأبيض المتوسط.

ومناخ جميع هذه الأقطار رطب ومعتدل، حيث يبلغ معدل هطول الأمطار (١٠٠٠-١٥٠٠) ملم/السنة، ما عدا الجزء الشمالي من السودان ومصر، فهو قاري، ولا تتعدى نسبة هطول الأمطار فيهما ٢٠ ملم/السنة. ومن المعلوم أن معدل هطول الأمطار السنوية في إثيوبيا وحدها ٩٠٠ ملم/السنة.

ويبلغ معدل جريان النيل الأبيض السنوي قبل الوصول إلى الخرطوم ٢٩,٦ مليار مترٍ مكعبٍ/السنة، والنيل الأزرق في الخرطوم ٤٩,٧ مليار مترٍ مكعبٍ/السنة، ونهر عطبرة ١١,٧ مليار مترٍ مكعبٍ/السنة. أما نهر النيل قبل أسوان أقصى جنوب مصر فيبلغ ٨٤ مليار مترٍ مكعبٍ/السنة أو ٩٠ ملياراً إذا أضفنا إليه كمية التبخر. هذا ناتج ما تبقى بعدما تستنفد الدول المشاطئة حاجتها من المياه.

ومن الجدير بالذكر أن مساهمة النيل الأزرق تساوي أضعاف مساهمة النيل الأبيض، في مياه نهر النيل (شمال مقرن الخرطوم إلى المصب في الدلتا)، ولكن تبقى هذه النسبة متغيرة، إذ تخضع للمواسم المطرية القصوى والدنيا على مدار السنة، مع العلم بأن جريان النيل الأبيض يبقى شبه ثابت خلال الفصول الأربعة، وبذلك تصبح مساهمة النيل الأزرق ٩٠٪ عند الذروة، في حين تصبح ٧٠٪ للأول و٣٠٪ للثاني عند الحالات الدنيا حسب تقديرات منظمة الفاو.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول المتشاطئة في الحوض – ما عدا السودان ومصر – تملك حاجتها من المياه وزيادة لكثرة البحيرات العذبة والأنهار، ولكثرة هطول الأمطار فيها، بينما يعتمد السودان بنسبة ٧٧٪ ومصر بنسبة ٩٧٪ على مياه نهر النيل.

يبلغ الحجم المتوسط السنوي للأمطار على حوض النيل حوالي ٩٠٠ مليار مترٍ مكعبٍ سنوياً، يمثل السريان السطحي منه ١٣٧ مليار مترٍ مكعبٍ، بينما إيراد النيل (شمال المقرن) طبقاً لآخر التقديرات لا يتجاوز ٨٤ مليار مترٍ مكعبٍ، يأتي ٧٢ مليار مترٍ مكعبٍ، أي ٨٧٪ من النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في إثيوبيا، بينما يأتي ١٣٪ من منطقة البحيرات العظمى أي حوالي ١٢ مليار مترٍ مكعب.

sudan01.indd 11 05.12.2017 04:09:31

الصراع والتسويات حول المياه

حظيت مشكلة الصراع الدولي وعلاقة ذلك بالصراع على المياه، باهتمام كبير في الأونة الأخيرة، على مستوى الدول وفرضت مشكلة المياه نفسها بوصفها واحدة من الموضوعات الرئيسية، التي تحمل أملاً في التعاون المستقبلي، أو تنذر بصراعات ونشوب حروب بشأنها وأيضًا التخوف من دور القوى الخارجية وحقيقة الدور الذي تلعبه في العلاقات داخل النظام الإقليمي لحوض النيل، الذي بات يمثل هاجساً في علاقات الدول داخل النظام الإقليمي، وبالتالي كان لا بد من معرفة الدور الذي تلعبه القوى الخارجية في إطار العلاقات بين الدول.

إن الصراع كان قديماً بين الناس حول المياه، ولكنه لم يأخذ البعد الدولي، إلا بعد مجيء الاستعمار، ففي القرن الثامن عشر الميلادي، قام قادة الغرب، المستعمرون آنذاك، بدعوة ملك الحبشة، لتحويل مجرى النيل، وتكالبوا لغزو مصر من الجنوب، فأرسل ملك الحبشة في بدايات القرن التاسع عشر رسالة تهديد لمحمد علي باشا، حاكم مصر، قال فيها: «إن وسيلة عقاب المصريين في أيدينا» ما دفع محمد علي إلى تجريد حملة بعد أخذه إذناً من دولة الخلافة العثمانية، فضم كل السودان، وأمّن منابع النيل الجنوبية والشرقية في مراحل خاصة منطقة بني شنقول المسلمة، المتاخمة لإثيوبيا من جهة الغرب، التي يمكن تحويل مجرى النيل فيها أو العبث به. ففي كتب التاريخ تم التركيز على أن دوافع محمد علي باشا للحملة على السودان، هي البحث عن الذهب في منطقة بني شنقول، وكذلك البحث عن الرجال، لضمهم إلى جيشه، غير أن السبب الرئيس، إن لم يكن الوحيد، هو اكتشاف منابع النيل وتأمينها، حفاظاً على أمن مصر، فبادر بابتعاث ابنه إسماعيل على النيل الأزرق وابنه إبراهيم على النيل الأبيض، وهمّ بضم الحبشة، لولا وقوف بريطانيا عائقاً أمامه (المصدر: مجلة المدفعية الملكية – الصادرة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٩ – مصر – بقلم البكباشي أ.ح: إبراهيم فؤاد شرف).

وأكد الباحث فرج قدري الفخراني، المتخصص في الدراسات العبرية واليهودية بجامعة قنا لـ»للأهرام الزراعي» أن الصراع على نهر النيل بين مصر والأحباش، امتد لسنوات طويلة، لأنهم هددوا بردم نهر النيل، وعدم وصوله لمصر قبل أن يتولى محمد علي باشا حكم مصر، مما اضطره للقيام بفتح السودان، لتأمين المنابع ضد تهديدات الجانب الإثيوبي بمنع نهر النيل عن مصر. (٢٠١٦/٧/٨ الأهرام الزراعي المصرية).

لقد أُبرمت عدة اتفاقات تحكم عدم التدخل في انسياب المياه لمصر والسودان، في العصر

sudan01.indd 12 05.12.2017 04:09:31

الحديث، فعندما قوي المستعمرون واحتل الإنجليز مصر والسودان، عقدت الاتفاقات الآتية:

١/ بروتوكول روما ١٨٩١: الموقع بين بريطانيا وإيطاليا لتحديد مناطق نفوذ كل منهما في شرق إفريقيا، وفي المادة الثالثة منه ينص البروتوكول على أن تتعهد إيطاليا بألا تقيم على نهر عطبرة، أحد روافد النيل، أية إنشاءات للري من شأنها أن تؤثر تأثيرًا محسوساً على كمية مياه نهر عطبرة التي تصب في نهر النيل، وتعهدت إيطاليا هنا نيابة عن إثيوبيا.

٢/ اتفاقيات أديس أبابا ١٩٠٢: الموقعة ما بين بريطانيا وإثيوبيا، وبين بريطانيا وإيطاليا وإثيوبيا بشأن الحدود، وقد تم توقيعها في أديس أبابا في ١٩٠٢/٥/١٥ ويتعهد فيها الإمبراطور منليك الثاني ملك ملوك إثيوبيا «في الفقرة الثالثة من الاتفاقية» تجاه بريطانيا بعدم بناء أو السماح بقيام مشاريع على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها إيقاف إيرادها أو تصريف مياهها في نهر النيل بالاتفاق مع بريطانيا وحكومة السودان المصري الإنجليزي.

٣/ اتفاقية لندن ١٩٠٦: بين بريطانيا والكونغو «زائير» وفيها تعهدت الكونغو بعدم إقامة منشآت قد تخفض من المياه التي تصب في بحيرة ألبرت إلا باتفاق مع حكومة السودان المصري – البريطاني.

٤/ اتفاقية عام ١٩٢٥: عبارة عن مذكرات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥، وفيها تعترف الحكومة الإيطالية بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض وتتعهد فيها تجاه الأطراف الأخرى المتعاقدة بألا تنشئ في أقاليم أعالي النهر أو فروعه أو روافده أية منشآت من شأنها تعديل كمية المياه التي تحملها إلى نهر النيل تعديلا محسوسا، وتأخذ حكومة إيطاليا علما بأن حكومة بريطانيا تنوي الاستمرار في احترام الحقوق المائية لسكان المناطق المجاورة التي تدخل في منطقة النفوذ الاقتصادي لإيطاليا وتتعهد الحكومة الإيطالية بالعمل قدر المستطاع، وفقاً لمصالح مصر والسودان العليا على أن يأتي تصور وتنفيذ أي مشروع مزمع القيام به محققا بدرجة مناسبة الاحتياجات الاقتصادية لتلك الشعوب.

٥/ اتفاقية عام ١٩٢٩: وهي في شكل خطابات متبادلة بين مصر وبريطانيا «بصفتها محتلة للسودان» وبقية دول مجرى نهر النيل الواقعة تحت التاج البريطاني «أوغندا وكينيا وتنجانيقا»، وينظم الاتفاق ضبط استخدام مياه النيل في السودان بحيث لا يؤثر على حق مصر المكتسب في مياه النيل.

sudan01.indd 13 05.12.2017 04:09:31

٦/ الاتفاقيات الموقعة بين بريطانيا «نيابة عن تنجانيقا» وبلجيكا «نيابة عن رواندا، وبوروندي» والموقعة في لندن بتاريخ ١٩٣٤/١١/٢٣ بشأن نهر كاجيرا أحد روافد بحيرة ڤكتوريا.

٧/ المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا «نيابة عن أوغندا» في الفترة بين تموز/يوليو ١٩٥٢ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٥٣: وذلك بشأن إشراك مصر في خزان أوين لتوليد الطاقة الكهربائية من المياه في أوغندا، واتفق الطرفان على تعلية خزان أوين لرفع منسوب المياه في بحيرة ڤكتوريا – نيانزا، وتعويض المتضررين.

٨/ الاتفاقية الموقعة بين مصر والسودان في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩: لضمان أقصى استغلال لمياه النيل للبلدين ومن أجل استغلال المياه الناتجة عن إقامة السد العالي في أسوان، فقد نصت الاتفاقية على الاعتراف لمصر بحقوقها في مياه النيل ومقدارها ٤٨ مليار مترٍ مكعبٍ سنويا مقابل ٤ مليار مترٍ مكعبٍ للسودان، ونصت كذلك على توزيع صافي فائدة السد العالي بواقع ١٢,٥ مليار مترٍ مكعبٍ للسودان مقابل ٧,٥ لمصر سنويا «مجموع حصة مصر ٥٥,٥ مليار مترٍ مكعبٍ، ومجموع حصة السودان ١٨,٥ مليار مترٍ مكعبٍ».

هذا هو تاريخ الصراع والتسويات، المتعلقة بمياه النيل، فعندما كان الاستعمار القديم يحكم قبضته على البلاد، كان يحافظ على أمنه المائي، فهذا في مصلحته، ولكن عندما رزئت الأمة بحكام عملاء فرطوا في أمن البلاد والعباد!!

لقد قام خبراء من مكتب استصلاح الأراضي الأمريكية، بالتنسيق مع إثيوبيا بدراسات ضخمة واستصلاح لأراض في منطقة بني شنقول ومشاريع مياه في عموم إثيوبيا، وأعدت دراسات لمجموعة من المشاريع وصلت إلى ٣٣ مشروعا، بما في ذلك أربعة سدود صممت لتحويل بحيرة تانا ووادي أبّاي Abbai (النيل الأزرق) إلى خزان مياه أولي لكل النيل وإمداد الكهرباء والري لإثيوبيا بينما توسع وتنظم كمية المياه المتدفقة إلى السودان ومصر، هذه السدود هي كارادوبي بسعة تخزين قدرت بـ٣٢,٥ مليار مترٍ مكعبٍ، ومابيل بسعة ١٣,٦ مليار مترٍ مكعبٍ، ومندايا بسعة ١٥,٩٣ مليار مترٍ مكعبٍ، وأخيرا سد على الحدود السودانية تقدر سعته بـ ١١,٠٧٣ مليار مترٍ مكعبٍ، ليصبح المجموع لهذه السدود على النيل الأزرق في هذه الدراسة ٧٣ ملياراً و١٠٣ مليون متر مكعبٍ.

تزامنت هذه الدراسات مع فكرة إنشاء السد العالي في مصر وأخذت هذه الدراسات عدة سنوات منذ ١٩٥٨م واكتملت في ١٩٦٤م، ولكن لم تستطع إثيوبيا إنشاء هذه السدود في

sudan01.indd 14 05.12.2017 04:09:32

ذلك الوقت.

وكما خططت إثيوبيا للسيطرة على النيل برزت مشاريع يهودية للحصول على حصة من مياه النيل، ففي منتصف السبعينات أبدت (دويلة يهود) لمصر رغبتها في الحصول على ١٠٪ من إيرادات نهر النيل وهو ما يمثل (٨ مليارات مترٍ مكعبٍ)، كذلك المقترح الذي تقدم به رئيس جامعة تل أبيب (حاييم بن شاهار) بأن تسعى دولتهم لإقناع مصر بضرورة منحها حصة من مياه النيل تنقل بواسطة أنابيب، ولولا أن الرأي العام في مصر يرفض رفضاً قاطعاً هذه الصفقات، لحصل يهود على مرادهم آنذاك، فقد حاول السادات أخذ الضوء الأخضر من الرأى العام، أوردت صحيفة الشرق الأوسط في عددها (١١٢١١) الصادرة بتاريخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩م بقلم (أنيس منصور) كتب يقول: (قد طلب مني الرئيس السادات أن أنشر خبراً يكون (بالون اختبار) فحواه: (الرئيس السادات يحلم باليوم الذي تصل فيه مياه النيل إلى القدس ليتوضأ المسلمون منه ويصلوا في المسجد الأقصى!).

وفي مقال في صحيفة المستقبل اللبنانية في عدد ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠م ذكر ما يلي: «إن (إسرائيل) تقوم بتمويل إنشاء خمسة سدود لتخزين مياه النيل في تنزانيا ورواندا وذلك في أعقاب الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية (الإسرائيلي) أفيغدور ليبرمان إلى دول الحوض، يعترف الخبير اليهودي آرنون شوفير في كتابه «صراعات المياه في الشرق الأوسط» بوجود مصلحة (إسرائيلية) إستراتيجية من حدوث أزمة مياه في مصر لأن ذلك سيؤدي إلى تحجيم دورها في المنطقة، كما تلقت القاهرة مؤخراً عرضاً من كيان يهود بالتدخل لإنهاء الخلافات بينها وبين دول المنبع حول الاتفاقية الإطارية مقابل موافقة مصر على إقامة يهود مشاريع مائية في إثيوبيا.

خبير المياه حيدر يوسف عند سؤاله من (صحيفة الأخبار المصرية ٢٠١٥/٣/٣م): لكن القانون الدولي يمنع نقل مياه الأنهار من حوض إلى آخر؟ أجاب قائلاً: (لقد تم تغيير هذا القانون ليصبح متوافقا مع «اتفاقية عنتيبي»، حيث تنص المادة الثانية من اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية التي أقرتها الأمم المتحدة)، إنه يقصد بـ«دولة المجرى المائي دولة طرف في هذه الاتفاقية يقع في إقليمها جزء من مجري مائي دولي، أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي مقامة في دولة أو أكثر من الدول الأعضاء فيها جزء من مجرى مائي دولي»، وهي الاتفاقية السارية المفعول منذ آب/أغسطس ٢٠١٤م.

فدولة يهود بشراكاتها الاقتصادية مع دول المنبع تستطيع عبر هذا القانون أن تتحصل بسهولة

sudan01.indd 15 05.12.2017 04:09:32

على مياه النيل إذا سيطرت إثيوبيا على النيل فعلا. وإثيوبيا ما زالت مصرة على إضافة كيان يهود باعتباره دولة مراقِبة بالاتحاد الإفريقي!

إن قادة يهود ركزوا على المياه قبل إنشاء دويلتهم، فقائدهم (ثيودور هيرتزل) كان يقول: إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة – القديمة هم مهندسو المياه، عليهم يتوقف كل شيء، من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات المجدبة، وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية.

أما (ديفيد بن غوريون) فقد صرح في ١٩٥٥م أمام الكنيسِت: (إن المياه هي الدماء لحياتنا والوطن جذوره في المياه، إننا نخوض معركة مع العرب وعلى انتصارنا فيها يتوقف مصير (إسرائيل)). وأما (غولدا مائير) فقد نقل عنها قولها: (إن السيطرة على منابع المياه تجعل (إسرائيل) دولة غير مغلقة جغرافيا).

وهكذا نجد أن المطامع في السيطرة على مياه النيل ليست وليدة اللّحظة كما كشف المحلل السياسي الأمريكي (مايكل كيلو) مؤلف كتاب «حروب مصادر الثروة» حيث قال: «إن (إسرائيل) لعبت دوراً كبيراً مع دول حوض النيل لنقض المعاهدات الدولية التي تنظم توزيع مياه النيل» وأضاف: «إن (إسرائيل) تلعب دوراً بين دول حوض النيل ضمن مخطط أمريكي يسعى لانتزاع تلك الدول من أوروبا» وختم كيلو قائلاً: «إن النيل سيصبح في السنوات القادمة قضية حياة أو موت، وجوهر القضية أن ٩٥٪ من موارد مصر النيلية تأتي من إثيوبيا» وقد عقدت العديد من الندوات في الغرب تناولت قضية حوض النيل كان آخرها تلك الندوة التي عقدت في مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية بجامعة جورج تاون، التي قال فيها التي قال فيها د. فريد استخر أستاذ البيئة في جامعة فرجينيا: «إن أنجع سلاح يمكن أن يستخدم ضد السودان ومصر هو المياه، لأنه مصدر الحياة لهما، ويمكن أن يكون مصدر فناء»، ولقد أكد ليبرمان هذه المعاني في جولته الأخيرة لثلاث من دول الحوض في ٢٠٠٩م، عندما حاول خلال زيارته الترويج لفكرة يجري بحث لعرضها على الأمم المتحدة، وهي (تدويل) الأنهار المشتركة أو مشروع (خصخصة المياه) الذي يدرسه البنك الدولي بدعوى منع قيام حروب مياه.

لقد ظلت وسائل الاستعمار تقدم الدعم المباشر، فالبنك الدولي وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبتمويل من UNDP وCIDA الكندية، ظلت تقدم الدعم لدول المنبع منذ ثمانينات القرن الماضي: إثيوبيا وأوغندا ثم كينيا وتنزانيا، وأقامت معهم مشاريع استثمارية ضخمة، وتم تحريك هذه الدول، حتى أقيمت مبادرة حوض النيل في شباط/فبراير ١٩٩٩م في دار السلام بتنزانيا،

sudan01.indd 16 05.12.2017 04:09:32

لتشمل دول الحوض بما فيها مصر والسودان.

وقد تم اتباع السياسات التالية:

١/ تشجيع جيل من القادة الجدد الذين ينتمون إلى أقليات في بلدانهم ويرتبطون بعلاقات وثيقة مع القوى الدولية.

٢/ محاصرة الأمن الغذائي في المنطقة ولا سيما في مصر والسودان، وهذا يكشف عن سبب الفشل في الزراعة من حيث المخطط الاستعماري، والتنفيذ الداخلي بواسطة الحكومات الخائنة؛ التي تكتم أنفاس شعوبها في مصر والسودان (مصر تأخذ معونة من أمريكا والسودان يستورد غذاءه من الخارج!)

٣/ اتباع سياسة المنح والتدريب، مع دول المنبع.

وقد كان من هذه الأعمال إقامة دويلات جديدة مثل أرتيريا وجنوب السودان، وزيارة (أفيغدور ليبرمان) وزير خارجية دويلة يهود إلى كل من إثيوبيا وأوغندا وكينيا في تموز/يوليو ٢٠٠٩ مع جيش من الخبراء الذين أتوا تباعاً ووصل عددهم إلى ٤٠٠ خبير مياه إلى إثيوبيا، و٥٠٠ خبير مياه إثيوبي تم تدريبهم في تل أبيب. وبحسب صحيفة (هآرتس) اليهودية فإلى جانب موظفي وزارة الخارجية انضم إلى ليبرمان مندوب عن دائرة المساعدات الخارجية في وزارة الدفاع (لدويلة يهود)، ومندوبون عن تجار الأسلحة وشركات صناعة الأسلحة مثل (شركة سولتام)، والصناعة العسكرية الجوية (شركة سيلفرشادو) ومصانع صنع السفن وصيانتها وشركة (إلبيت) للصناعات الإلكترونية الدقيقة، ومندوبون عن شركات يهودية في مجال البنية التحتية، بينها شركة الكهرباء وشركة (إلكو).

لذلك بدأت دول المنبع صراحة في المطالبة بنقض الاتفاقيات السابقة والدعوة إلى السيطرة على المياه، وذلك من خلال اتفاقية عنتيبي التي لم توقع عليها مصر والسودان.

sudan01.indd 17 05.12.2017 04:09:32

شرك المفاوضات

إن فكرة المفاوضات هي من أخبث الأفكار الاستعمارية التي تقوم على فكرة الحل الوسط، وهي في حقيقتها ليست حلاً صحيحاً، بل هو حل يحقق مصالح الدول الاستعمارية.

لقد كانت مبادرة حوض النيل بداية التفاف حبل المشنقة على مصالح أهل مصر والسودان، لأن فكرة التفاوض تقوم على تنازل كل طرف للآخر حتى يتم التوافق على حل يكون في النهاية ترك الثوابت والقيم التي تؤمن بها الأمة وتعيش عليها، إنها طريقة فعالة، وسم زعاف يتم به بيع المصالح الحيوية وكل القيم، وحتى الدين!! وهذا التنازل سيستفيد منه فقط المستعمر، فإن كان هناك خاسر فهم أهل إثيوبيا أولا ثم أهل مصر والسودان، ولن تغتني إثيوبيا أبداً بالسيطرة على المياه فالفقر عندها بسبب الظلم، وليس بسبب انسياب نهر النيل!!

بمثل هذه المفاوضات الاستعمارية اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدويلة يهود. كما فصلت حكومة الإنقاذ جنوب السودان وهيأت بقية السودان للتمزيق، وأفقرت كل أهل السودان في الشمال والجنوب وهددت حياتهم وأمنهم شمالا وجنوبا... فبهذه المفاوضات تم نقض الاتفاقات السابقة لمياه النيل، وتعطيل الحكم الشرعي الذي يحكم بأن الماء شركة بين الناس كما دل على ذلك الإسلام، قال رسول الله ﷺ: «**ثَلاثٌ لا يُمْنَعْنَ الْمَاءُ وَالْكَلأُ وَالنَّارُ**». أخرجه ابن ماجه. وقال عليه الصلاة والسلام: «**النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلاثٍ فِي الْمَاءِ وَالْكَلأِ وَالنَّارِ**». رواه أبو داود.

فكيف إذا علمنا أن هناك جولات للتفاوض فاقت حد التصور، نذكر منها ما نص عليه الدكتور (أحمد المفتي) الخبير في القانون الدولي والمياه: «ولقد تمكن السودان ومصر خلال مئات الجولات من المفاوضات والمشاورات والحوارات مع دول حوض النيل خاصة إثيوبيا، من حل معظم النقاط الخلافية على كثرتها، وتبقت ثلاث نقاط فقط. ومن النقاط الكثيرة التي تم التوافق حولها وفقا للطرح السوداني المصري، رفض مبدأ بيع المياه، وذلك من خلال رفض النص على المحاصصة والنص على أن المياه ليست سلعة اقتصادية فحسب واستخدام المياه داخل الحوض. وعلى الرغم من توقيع ست دول على اتفاقية عنتيبي، إلا أن الطرح السوداني الذي يهدف إلى تجاوز الخلافات وصولا إلى توافق بين جميع دول حوض النيل ظل مستمرا حتى تموز/يوليو ٢٠١٢م». (مجلة الاستشاري العدد ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣م).

sudan01.indd 18 05.12.2017 04:09:32

اتفاقية عنتيبي

في أيار/مايو ٢٠١٠م وقعت كل من إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا، على اتفاقية عنتيبي في أوغندا – ثم تبعتها بوروندي وكينيا فيما بعد – ولم توقع مصر والسودان والكونغو في ذلك الوقت وانسحبت مصر والسودان من المعاهدة الجديدة لاقتسام موارد النيل تنتهي بموجبها الحصص التاريخية لمصر والسودان وفقا لاتفاقيات ١٩٢٩ و١٩٥٩، ومنحت القاهرة والخرطوم مهلة عام واحد للانضمام إلى المعاهدة. لقد كان الانسحاب بعد فوات الأوان!!

وكان من أخطر ما نصت عليه الاتفاقية القسمة المتساوية للمياه وإجازة القرارات برأي الأغلبية وليس بالإجماع كما في السابق... هذا الأمر يعني أن إثيوبيا التي تحتاج ١٪ من مياه النيل سوف تحتكر المياه وتسوي نفسها بالسودان الذي يستفيد بـ١٥٪ وتسوي نفسها بمصر التي تستفيد من النيل بنسبة ٥٩٪، وهذا يعني أنها ستبيع الفرق للسودان ولمصر أو تحجز الماء عنهما أو تتحكم في توقيت إرساله دون مراعاة للحاجة عند مصر والسودان. بل كانت هذه الاتفاقية بمثابة إقصاء للسودان ومصر وتهميشهما ووضعهما أمام الأمر الواقع كما قال رئيس السودان لقناة سكاي نيوز العربية، فالدولتان ليس لهما أية مواقف مبدئية أو ثوابت تقاتلان من أجلها، بل إن هنالك أنباء الآن عن وجود مقترحات في أروقة الحكم تدعو إلى انضمام السودان لاتفاقية عنتيبي، وإذا تم ذلك تكون مصر محاصرة من السودان سواءً بسواء، كحصارها من دول المنبع، لأن الانضمام لهذه الاتفاقية يعني تنصل السودان من كل الاتفاقات السابقة مع مصر ولا سيما اتفاقية ١٩٥٩.

وقد قال وزير الخارجية السوداني – غندور عن سد النهضة الإثيوبي: إن السد يقام على أرض إثيوبية، والسودان ليس محايداً في الأمر، ولكنه أيضاً ليس منحازاً، مشدداً على أن الخرطوم لها مصالح في قضية السد تعمل على الحفاظ عليها، مثلما تحافظ مصر على حقوقها، وأشار إلى أن مصالح السودان لا تتعارض مع مصالح مصر، مؤكداً أنه على يقين بحقوق مصر في المياه، وأنها هبة النيل، ولذلك يضع السودان مصالح مصر نصب عينيه، ولكنه يسعى في الوقت نفسه للمحافظة على حقوق إثيوبيا في التنمية، مشدداً على أنه لا تفريط في حق أية دولة من الثلاث. صحيفة الانتباهة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦م، فهذا تلويح واضح من حكام السودان لارتكاب جريمة توضع في دولاب جرائمهم الفظيعة تجاه الأمة، وذلك بالتفريط في حقها.

وهذا سيف الدين حمد، المفاوض الحكومي لم يُخف أن السودان وقف مع مصر ما فيه الكفاية (ما يعني وقوف حكومة السودان مع إثيوبيا في بناء السد)، وأشار في ندوة اتحاد المرأة عن سد النهضة

sudan01.indd 19 05.12.2017 04:09:32

وآثاره على السودان في ٢٠١٦/٣/٢٨م أن السودان تنازل كثيراً لمصر في اتفاقيات مياه النيل ومنها خزان جبل الأولياء الذي أنشئ خصيصاً لمصر في أراض سودانية، وأن السد العالي هو حقيقة في السودان وليس في مصر. وأضاف أن سد النهضة هو في مصلحة السودان، فإثيوبيا ستعطينا المياه والكهرباء وإن الله جعل السودان للزراعة، وإن إثيوبيا جعلها الله لإنتاج الكهرباء، وإنه سيتم شراء الكهرباء من إثيوبيا التي فيها سعر الكيلو واط/ساعة أقل كلفة من سد مروي (كما قال).

اتفاقية إعلان المبادئ وتفريط الحكام

إن انسحاب حكومتي مصر والسودان من اتفاقية عنتيبي كانت تمثيلية قبيحة ومفضوحة لأنه في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥، تم التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ بين إثيوبيا ومصر والسودان في مدينة الخرطوم في ١٠ بنود حول إنشاء سد النهضة وقسمة المياه بين البلدان الثلاثة ومصير الكهرباء التي سيتم توليدها من سد النهضة الذي قد قطع شوطا كبيرا في إنشائه عند ذلك التاريخ حيث بدأ الإنشاء في نيسان/أبريل ٢٠١١م. واتفاق المبادئ أسوأ بكثير من اتفاقية عنتيبي ٢٠١٠، لأن فيه الاعتراف الكامل لإثيوبيا بإنشائها للسد الكارثة، وبأحقية إثيوبيا في حجز المياه عن مصر والسودان باعتبار أن السد أُقيم فيها والسيادة يجب أن تكون متساوية، فللسودان سيادته كما لمصر وإثيوبيا، وبهذا التوقيع – الخيانة – تم إلغاء كل الاتفاقات السابقة التي حالت على الأقل دون نشوب حروب بين تلك الدول بسبب تقاسم ماء النيل، وحالت دون تغول بعضها على بعض في الحقوق المائية، وذلك لأن الاتفاق لم يذكر ولم يضمن الاتفاقات السابقة، ما يعني إلغاءها وفق قوانين الأمم المتحدة، وما ذكر في إعلان المبادئ يختلف عن سابقه، ويعترف بحق إثيوبيا في إقامة هذا السد الكارثة.

وفي ٢٠١٥/١٢/٢٩م وقّع وزراء خارجية كل من مصر والسودان وإثيوبيا اتفاقية سموها باتفاقية الخرطوم الجديدة، واشتملت وثيقة الاتفاق على الالتزام الكامل بوثيقة إعلان المبادئ التي وقع عليها رؤساء الدول الثلاث في آذار/مارس ٢٠١٥م بالخرطوم، وتحديد مدة زمنية لتنفيذ دراسات سد النهضة في مدة تتراوح ما بين خمسة أشهر إلى عام، واختيار شركة «ارتيليا» الفرنسية لمشاركة مكتب «بي آر إل» الفرنسي للقيام بهذه الدراسات.

وقد صرح وزير خارجية السودان، إبراهيم غندور – في ختام الاجتماع – بعد توقيع الاتفاقية مؤكداً أن وثيقة الخرطوم الجديدة تعد وثيقة قانونية وملزمة للدول الثلاث بعد أن تم التوقيع

sudan01.indd 20 05.12.2017 04:09:32

عليها اليوم، مشيراً إلى أنها تضمنت الرد على جميع الشواغل التي أثارتها الدول الثلاث خلال الاجتماعات وتمت في جو من الثقة لمناقشة تفاصيل هذه الشواغل واصفاً هذه الوثيقة بالتاريخية وتأتي استكمالا لاتفاق إعلان المبادئ.

أما سامح شكري وزير خارجية جمهورية مصر فقال: «نؤكد مجدداً الالتزام الكامل بالإطار القانوني الذي يحكم العلاقة فيما يتعلق بسد النهضة، وهو إعلان المبادئ الذي وقعه الرؤساء الثلاثة في الخرطوم آذار/مارس الماضي».

وأكد شكرى أنه تم توقيع وثيقة للالتزام بإعلان المبادئ الموقع بين قيادات الدول الثلاث في آذار/مارس الماضي، موضحا أنهم يعملون بكل جهد في بناء الثقة والتوصل إلى تفاهم لتحقيق مصلحة مشتركة، مشيرًا إلى أن هناك اطمئنانًا على ما تم التوصل إليه، من وثيقة تؤكد الالتزام الكامل بالإطار القانوني وهو اتفاق إعلان المبادئ، مضيفا في المؤتمر الصحفي: «نسير بخطوات واثقة ونعمل لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، ونسعى لمزيد من التفاهم». وهذا يؤكد موافقة السيسي وحكومته على بناء السد.

لقد ظهر كذب حكام مصر والسودان على الشعوب بعقد اجتماعات من لجان سداسية وفنية تجتمع وتنفض وتسافر مرة إلى أديس أبابا ومرات عدة إلى الخرطوم، بدعوى الاتفاق على شركتين فرنسيتين «بي آر إل»، و«ارتيليا»، تقومان بدراسة آثار السد على دولتي المصب... مع أنه لا فائدة من الدراسة بعد الإنشاء الكامل، فالدراسة المفيدة إنما تكون قبل الإنشاء... ووزير الري والمياه والكهرباء الإثيوبي موتوما مكاسا قال: (إن الدراسات التي ستجريها الشركات الاستشارية، حول سد النهضة غير ملزمة لبلاده) (صحيفة المجهر السياسي ٢٠١٦/٢/١٩ العدد ١٣٣٥)... بل قال الوزير نفسه قبل ذلك إنهم لن ينتظروا الدراسات بل سيقومون بملء السد مباشرة عند اكتمال الإنشاءات. (موقع صحيفة اليوم السابع ٢٠١٥/١٢/٢٩م). وفوق ذلك فإن الشركة الهولندية الاستشارية (دلتا رس) التي تعمل منذ سنوات في إثيوبيا ولها مصالح هناك، والتي كان مزمعاً أن تعمل جنباً إلى جنب مع الشركة الفرنسية على أن تكون الريادة للفرنسية، قد انسحبت وفق صحيفة اليوم التالي من العمل الاستشاري، فقد جاء في الصحيفة المذكورة ما يلي: (وقالت مصادر مطلعة بوزارة الموارد المائية والري المصرية، في تصريحات صحفية أمس (الأربعاء) إن المكتب الهولندي رفض الشروط الموضوعة بواسطة اللجنة الوطنية الثلاثية والمكتب الفرنسي «بي آر إل»، ووصفها بأنها «لا تعطي ضمانة لإجراء دراسات بحيادية وجودة عالية»).

sudan01.indd 21 05.12.2017 04:09:32

اليوم التالي ٢٠١٥/٩/١٧م. وواضح من هذا كله عدم جدوى تلك الدراسات وأنها فقط للتغطية وذر الرماد في العيون.

إن توقيع عبد الفتاح السيسي، حاكم مصر وعمر البشير، حاكم السودان، وديسالين رئيس وزراء إثيوبيا على اتفاق إعلان المبادئ في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥م كان أغرب من الخيال لكل من خبر تاريخ الصراع حول المياه في المنطقة وبعده الدولي قديما وحديثا، حتى إن مسئولي المياه في الوزارات وخبراء المياه والقانون الدولي في مصر والسودان قد أصيبوا بصدمة، بسبب التفريط في مياه الأمة، وتبديد ثروة الأمة، وتهديد أمن الأمة، بدلاً من الحفاظ على ثرواتها وأمنها!! فقد تجرأ حكام مصر والسودان على نقض الاتفاقات السابقة كلها التي كانت تؤمن تدفق المياه لمصر والسودان، واستبدلوا بها إعطاء الحق لإثيوبيا بإنشاء ما تريد على النيل الأزرق من مشاريع ولو أدى ذلك إلى السيطرة على كل مياه النيل الأزرق الذي يمثل الرافد الأساس لنهر النيل بنسبة ٨٤٪. فاتفاق إعلان المبادئ – اتفاق كارثة – يهدد أمن مصر والسودان وأمن المنطقة بأكملها، وهو تفريط في حق الأمة وهو عار وشنار قامت به حكومتا مصر والسودان، فقد فرطتا فيما لا تملكان بل فيما يجب عليهما أن لا تفرطا فيه، فهذه الاتفاقية خيانة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، فبهذه الاتفاقية تمت الموافقة على السد الضخم الذي أنشأته إثيوبيا وأسمته بسد النهضة العظيم... مع أن الموقف المعاكس تماماً هو المناسب لحماية مقدرات الأمة وثرواتها. ولتوضيح الأمر فإننا سنذكر في الصفحات القادمة نص اتفاق إعلان المبادئ ثم نعلق عليه ببعض ما يبين حقيقته.

نص اتفاق إعلان المبادئ

(تقديراً للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود وإدراكا لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوى لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان؛

ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة:

١- مبدأ التعاون:

– التعاون على أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي.

sudan01.indd 22 05.12.2017 04:09:33

– التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

٢– مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة:

– الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها.

٣– مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن:

– سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/ النهر الرئيسى.

– على الرغم من ذلك، ففي حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول، فإن الدولة المتسببة في إحداث هذا الضرر عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً.

٤– مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب:

– سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.

– لضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذ الدول الثلاث في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية ذات الصلة الواردة أدناه، وليس على سبيل الحصر:

أ– العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمائية، والمناخية، والبيئية وباقي العناصر ذات الصفة الطبيعية.

ب– الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية.

جـ– السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض؛

د– تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية في إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى.

هـ– الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية.

sudan01.indd 23 05.12.2017 04:09:33

و- عوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

ز- مدى توفر البدائل، ذات القيمة المقارنة، لاستخدام مخطط أو محدد.

ح- مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام نهر النيل.

ط- امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض.

٥- مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد:

- تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصى بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع.

- تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصى بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض:

ـ الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد.

ـ الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.

ـ إخطار دولتي المصب بأي ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

- لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات دولتي المصب، سوف تنشئ الدول الثلاث، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم.

- الإطار الزمني لتنفيذ العملية المشار إليها أعلاه سوف يستغرق خمسة عشر شهراً منذ بداية إعداد الدراستين الموصى بهما من جانب لجنة الخبراء الدولية.

٦- مبدأ بناء الثقة:

- سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

sudan01.indd 24 05.12.2017 04:09:33

٧- مبدأ تبادل المعلومات والبيانات:

- سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم.

٨- مبدأ أمان السد:

- تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها إثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد.

- سوف تستكمل إثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

٩- مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة:

- سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر...

١٠- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:

- تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا.

إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول / رئيس الحكومة.

وقع هذا الاتفاق حول إعلان المبادئ في الخرطوم، السودان في ٢٣ من شهر آذار/ مارس ٢٠١٥ بين جمهورية مصر العربية، وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان). (المصدر الأهرام ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥ السنة ١٣٩ العدد ٤٦٨٥٩)

sudan01.indd 25 05.12.2017 04:09:33

حقيقة الاتفاقية

تكمن خطورة هذه الاتفاقية في كونها تمثل نقضاً للاتفاقيات السابقة، وإلغاءً للحقوق المكتسبة، وضوءاً أخضر لإثيوبيا لبناء سد النهضة، وتظهر من الاتفاقية بتتبع بعض نصوصها الحقائق التالية:

١- «ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة»: هذا الإلزام بأضعف صيغه، وهو صيغة الإرادة المنفردة، مما يعني إمكانية تنصل إثيوبيا من الاتفاق بعد تنفيذ مآربها العملية على أرض الواقع، فتكون كل الوعود حبراً على ورق، وتوريطاً لشعوب المنطقة فيما يسمى بسياسة الأمر الواقع.

٢- «مبدأ التعاون»: فلو ربطنا بينه وبين البند التاسع مبدأ السيادة المتساوية نجد هذا التعاون مجرد مراوغة وخداع فقد ورد: (سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة، وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر)، فكيف يكون التعاون محكوما بسيادة أي دولة على أراضيها تفعل ما تشاء؟! فمثلاً من المعلوم أن إثيوبيا هي المتحكمة في المنبع، فلو قامت بمبدأ السيادة بحجز المياه لأغراض الملء الأول فليس لأحد التدخل لمنعها حسب مبدأ السيادة، كما أن هذا التعاون مفتوح وعام وغير محدد لذلك فهو غير ملزم.

٣- «مبدأ التنمية: التكامل الإقليمي والاستدامة»: وقد حدد هذا المبدأ الغرض من السد، وهو توليد الطاقة الكهربائية والتعاون الإقليمي، ولكن ما يحدث من صفقات استثمارية لأراضٍ حول السد من العديد من الدول على رأسها (كيان يهود) يضع علامات استفهام على مصداقية أن السد أنشئ لتوليد الطاقة الكهربائية. أما إدراج التنمية الإقليمية فهو للخداع ولا يعني ذكر التنمية ضرورة أن تتم التنمية في كل الأقاليم، وماذا لو انحصرت التنمية في البلد المنشئ للسد ولم تتعداه؟ وهو شيء متوقع حسب خبراء المياه، الذين يؤكدون تضرر مشروعات مصر والسودان من الملء الأول لبحيرة السد، بل من وجود السد برمته.

٤- «مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن»: وهنا مكمن الضرر حيث لم يحدد حجم الضرر ونوعه، وما هو الضرر ذو الشأن وغير ذي الشأن، وثالثة الأثافي أن تحدد الدولة التي تسببت في الضرر التعويض عنه، فمثلاً لو تسبب ملء بحيرة الخزان بضرر في نقص حصة

sudan01.indd 26 05.12.2017 04:09:33

مصر، فإن إثيوبيا عليها التعويض، ولكن ما حجم التعويض؟ هذا يترك للتفاوض غير الملزم، بل ربما لا يكون التعويض مناسباً للضرر. وقد وردت عبارة (التعويض كلما كان ذلك مناسباً) فماذا لو لم يكن مناسبا؟ هذا ولم يتم النص على إزالة الضرر إزالة تامة. كما ورد (ضرر ذو شأن)، فمن يحدد ذلك؟ فقد ترى إثيوبيا أن الضرر ليس ذا شأن!

٥- «مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب»: وقد ذكر هنا الاستخدام المنصف والمناسب للموارد المائية ولم يحدد أي معيار. فلربما ترى إثيوبيا (المتظلمة كما تروج من الاتفاقيات القديمة التي تلزمها بعدم إنشاء أي سدود على مجرى النيل الأزرق الذي ينبع من أراضيها) ربما ترى أن من المناسب قيام السد حتى لو كانت النتائج الفنية غير مشجعة، مع أن مصر والسودان قد يريان أنه غير مناسب إنشاء السد. فكلمة مناسب هذه غير واضحة المعنى.

٦- «مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد: تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصى بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع»: وهذا ذرٌ للرماد في العيون؛ لأن المعلومات الموجودة لحكومة إثيوبيا تغني عن أي لجنة أخرى، وهي كاشفة فاحصة للواقع، وهي مقدمة من جمعيات مجتمع مدني محلية قامت بإجراء الدراسات الكافية؛ لكن لأن النتائج كانت سلبية استخدم القمع الشديد لكل رأي يخالف رأي الدولة منذ خروج نتائج هذه الدراسات للجنة دولية مكونة من منظمات عالمية غير حكومية، منها منظمة الأنهار الدولية حيث كلفت باحثين محليين بإجراء أبحاث؛ ولكن لأن المناخ السياسي غير مشجع، لم تنشر معلومات عن هذه الدراسات. وقد تسرب عن تقارير منظمة الأنهار الدولية بأن خطط قطاع الطاقة محفوفة بالمخاطر؛ ولكن نتيجة سياسة تكميم الأفواه تم سجن الصحفية الإثيوبية (ريوت إليمو) في حزيران/يونيو ٢٠١١م وحوكمت بخمس سنوات قضتها بسجن كاليتي، وتلقى موظفو منظمة الأنهار الدولية تهديدات بالقتل في العام ٢٠١٢م. (موقع الويكيبيديا).

٧- «مبدأ بناء الثقة»: حدد هنا أولوية دول المصب في شراء الطاقة الكهربائية؛ ولكن هل يتم ذلك، أو هل يكون متاحاً في حال وجود خلافات متوقعة نتيجة الأضرار الحتمية؟

٨- «مبدأ تبادل المعلومات والبيانات»: سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين، وذلك بروح

sudan01.indd 27 05.12.2017 04:09:33

حسن النية، وفي التوقيت الملائم. وكما ذكرنا في البند السادس في الأعلى فإن المعلومات متوفرة لدى الحكومة الإثيوبية وهي معلومات تدل على المخاطر الكبيرة للسد، فهل ستقوم الحكومة الإثيوبية بتوفيرها؟!

٩- «مبدأ أمان السد»: جاء في هذا المبدأ (ستستكمل إثيوبيا بحسن نية توصيات لجنة الخبراء). رغم توفر معلومات أن الأمان نسبته واحد من تسعة، أي كأنما أنشئ هذا السد لينهار، مما يعني فيضاناً يغمر كامل السودان، ولا يخفي أن هذه المنطقة تعرضت من قبل لحركات أرضية سريعة وبطيئة.

١٠- «مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة»: وهذا البند أعطى إثيوبيا الحق الكامل في إنشاء السد في أراضيها دون وجود أي حق لدولة أخرى في الاعتراض على ذلك حسب مبدأ السيادة. وبذلك تم نقض الاتفاقيات السابقة والتخلي عنها.

١١- «مبدأ التسوية»: لم يتضمن الإعلان أي آلية لفض المنازعات، وإنما يحيل الأمر برمته إلى التفاوض أو الوساطة، وأخيراً إحالته لرؤساء الدول الموقعة. وهو ما لا ينطوي على أي آلية إجبار، مع العلم بأن بلد المصب النهائي (مصر) هي الحلقة الأضعف التي تحتاج لضمانات وآلية إلزام؛ ولكن أصرت إثيوبيا على استخدام كلمة احترام بدل كلمة إلزام. والإلزام الوحيد هو قبول الأمر الواقع، وهو بناء السد. ومن الآن رشَّح البعض جولات لبلدان المصب مع منظمات دولية لاستعادة نصيبها!

١٢- ولم تتحدث الاتفاقية عن رقابة أو إدارة مشتركة للسد، التي هى بمثابة الحد الأدنى الذي يبعث الطمأنينة لمصر والسودان؛ ما يعنى إطلاق يد إثيوبيا في إدارة وتشغيل السد، بما يحقق لها ما تريده مباشرة بعد مراوغاتها فيما يخص اختيار المكتب الاستشاري، وإعلانها عن اتفاق عسكري مع تركيا. لذا سافر الجنرال السيسي إلى إثيوبيا في محاولة يائسة لجلب بعض الضمانات، ولكنه عاد بخفي حنين.

sudan01.indd 28 05.12.2017 04:09:33

سد النهضة ومخاطره

بعد أقل من عام من اتفاقية عنتيبي شرعت إثيوبيا بالفعل في وضع حجر الأساس لسد النهضة الذي كانت تسميه بسد الألفية ثم مشروع إكس، ففي ٢٠١١/٤/٢م وضع ملس زناوي رئيس وزراء إثيوبيا السابق حجر الأساس لسد النهضة، وتم إخبار سفارة مصر بأديس أبابا في ٢٠١١/٨/٩م مجرد إخطار بعد أربعة أشهر، مع أن الاتفاقات التاريخية، تنص على أن لا تقوم إثيوبيا بإنشاء أي مشروع قبل إخطار مسبق. أما السودان فقد أرسل له خطاب عن طريق وزيره للري والموارد المائية من وزير المياه والطاقة الإثيوبي يوم ٢٠١١/١٠/٤، يخطره فيها بنفس الموضوع أي بعد ستة أشهر! (مجلة الاستشاري العدد ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣م).

وضع حجر الأساس لسد النهضة يعني أن إثيوبيا تنصلت تماماً عن كل الاتفاقات السابقة والأعراف الدولية التي تحكم المياه الدولية المشتركة، ولكنها لم تهتم بذلك لاستنادها إلى أصدقائها ومن يقف معها والذي يطوِّع القوانين الدولية من أجل مصالحه بل يقوم بإنشاء الاتفاقات والمبادرات التي تعطي الغطاء القانوني لمخططاته.

السد يقع على النيل الأزرق (الرافد الرئيس لنهر النيل) على مسافة حوالي ٢٠ كيلو متراً من الحدود الإثيوبية مع السودان، وقد تم التفكير في بناء السد في العام ١٩٥٦م، وفي العام ١٩٦٤م تم تحديد الموقع النهائي بواسطة بيت خبرة أمريكي وذلك دون الرجوع لمصر حسب اتفاقية ١٩٢٩م التي تعطي مصر حق الاعتراض في حالة إنشاء أي مشروعات على النهر وروافده، إلا أن المشروع لم يبدأ بصورة جدية إلا في ٢٠١٠م عندما أُعلن عن الانتهاء من تصميم السد.

وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١١م وبعد يوم واحد من الإعلان عن المشروع تم فتح عقد قيمته ٤,٨ مليار دولار، وهو عبارة عن التكلفة الإجمالية للمشروع. وقد أشارت الحكومة الإثيوبية إلى أنها ستقوم بتمويل المشروع من مواردها، من خلال إصدار سنداتٍ للإثيوبيين. لكن الأوضاع الاقتصادية بالداخل تحول دون المواطنين والسندات، أما بالخارج فعدم الاستقرار في المنطقة يقلل من فرص شراء السندات، غير أن المؤكد هو أن السندات طرحت في (دويلة كيان يهود)، وتم شراء القسم الأعظم منها. وتقوم الشركة الإيطالية (ساليني) ببناء السدّ، ويُتوقّع أن تقوم الشركات الأوروبية ببيع المعدات والتشغيلات الميكانيكية لإثيوبيا، وتخطّط إثيوبيا للانتهاء من العمل في السد في عام ٢٠١٧م؛ ليكون عند اكتماله أكبر سد في إفريقيا

sudan01.indd 29 05.12.2017 04:09:33

والعاشر على مستوى العالم.

يبلغ ارتفاع السد ١٤٥ متراً، بينما تبلغ كمية المياه التي سوف يحجزها السد ٦٢ إلى ٧٤ مليار متر مكعب. وهذه الكمية تساوي أكثر من ضِعف كمية مياه بحيرة تانا (٣٢ مليار متر مكعب)، وأقل بقليل من نصف مياه بحيرة السد العالي (التي تبلغ سعتها ١٦٢ مليار متر مكعب). ويُتوقّع أن يقوم هذا السدّ بتوليد ٦,٠٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية عند اكتماله بعد أربع إلى خمس سنوات من بدء التنفيذ، أي أكثر من مرتين ونصف من كهرباء السدّ العالي.

المخاطر المتوقعة من قيام السد حسب خبراء متخصصين تتلخص في الآتي

أولاً: أمان السد

أثبتت دراسات الأمان التي أجريت على السدود أن معامل أمان سد النهضة الأثيوبي لا يتجاوز ١,٥ فقط من تسع درجات، وهو ما يفسره الدكتور (نادر نور الدين)، أستاذ الموارد المائية وخبير المياه العالمي، أن السد الإثيوبي يمكن أن ينهار في خمس دقائق إذا تعرض لأي هجوم، وهو ما سيتسبب في غرق السودان بالكامل، وتعرض المنشآت التي توجد على النيل من الكباري والسدود إلى الغرق، وبالتالي المدن والقرى المتشاطئة على النيل، كما أن ما يقرب من ٦ ملايين شخص سيتعرضون لحالات تهجير قسرية من شمال الدلتا وجنوب الصعيد، بالإضافة إلى ارتفاع فترات الجفاف من ست سنوات إلى ثلاثين عاماً، سيخسر فيها الاقتصاد المصري مليارات الجنيهات، وهو ما دفع العديد من الخبراء إلى المطالبة بالتدخل عسكرياً لوقف بناء السد، ودفع بالرئيس المصري السابق محمد مرسي إلى التهديد بالتدخل العسكري.

وتؤكد الدراسات التي أجريت على أمان السدود أن هناك ٣٤٠ سداً في العالم حدث انهيار لـ ٣٠٠ سد منها، كانت النسبة الكبيرة منها سدوداً ضخمة كبيرة الحجم في حجم السد الإثيوبي والسد العالي، لكن احتمال انهيار السد العالي صعبة للغاية لأنه سد ركامي، وهو عبارة عن صخور متراكمة فوق بعضها مكسوَّة بالإسمنت. أما سد النهضة فخرساني معرض للانهيار، ولا توجد أي فرصة لصيانته على الإطلاق، بخلاف السد الركامي الذي يمكن إصلاح أي خلل يحدث له في بضعة أشهر.

sudan01.indd 30 05.12.2017 04:09:33

إن سد النهضة قنبلة يبدأ مفعولها في ٢٠١٧م، بسبب الكم الهائل للمياه الذي يقدر بـ٧٤ مليار مترٍ مكعبٍ، وذلك بعد ملء الفراغات لأن المياه ستنتشر في أراض شاسعة غير مياه الخزان، بل هنالك شقوق كثيرة وضخمة في أراضي السد، ما يعني أنها ستأخذ الكثير من مياه النيل، وتؤثر حتماً على طبيعة الأرض وثباتها، والسد على ارتفاع ٥٠٥ متراً فوق سطح البحر (مجلة الاستشاري)، وهو أعلى من مجرى النيل في الخرطوم الذي يبلغ ٣٧٨ متراً فوق سطح البحر (الصراع حول المياه د. إبراهيم الأمين)، وهذا يعني أن السد أعلى من الخرطوم بارتفاع ١٢٧ متراً. وسد النهضة قريب من الحدود السودانية يبعد حوالي ٢٠ كيلومتراً فقط من الحدود (مجلة الاستشاري العدد ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١٣م)، وهذا الوضع يجعل إثيوبيا في مأمن إذا انهار السد، فالسد على الحدود، وإثيوبيا ترقد على الهضبة في القمة.

إذن إن إثيوبيا في مأمن إذا إنهار السد، وقد أقامت إثيوبيا قبل ذلك عدة سدود أنهار منها ثلاثة لصعوبة طبيعة المنطقة ولقوة اندفاع المياه ولشدة الانحدار، ولضعف الأراضي التي يبنون عليها السدود. أما سد النهضة فهو أكثر عرضة للانهيار، وقد ذكر خبراء أن السد أنشئ لينهار، فنسبة أمان السد ضعيفة جداً كما ذكر، ما يعني أن أي زلزال سيهدم هذا السد، نسبة لثقل المياه التي خلفه، ولضعف المنطقة عموماً فهي منطقة زلزالية ملتصقة بالأخدود الإفريقي وهذا التغيير في الطبيعة كفيل بأن يحرك القشرة الأرضية، مع أن كثيراً من الدول المتقدمة تمنع التغيير في الطبيعة للحفاظ على البيئة وعلى الإنسان، وقد ذكر خبير ألماني كان ضمن وفد الخبراء الدوليين لتقويم السد مخاطباً هيلا مريام ديسالين عندما كان وزيراً للمياه الإثيوبية (قبل أن يصبح رئيسا للوزراء) عن دراسات إنشاء السد: «إن هذه التصميمات كفيلة بإيداعك في السجن لو كنت تصمم برجاً في هامبورج». صحيفة إيلاف السودانية ٢٠١٦/١/١٣ العدد ٥٥٤).

نعم هذه هي حقيقة الجريمة التي يعدها حكام السودان ومصر تجاه شعوبهم، رغم علمهم بخطورة السد.

إذا انهار هذا السد بما فيه وما خلفه من المياه المحتجزة، فسيمحو كل السدود على النيل... الروصيرص، وسنار، ومروي، والسد العالي، وكل مرة سيضيف مياها جديدة من كل خزان وهذا كفيل بما فيه من طمي هائل (ثقيل الوزن وسريع الاندفاع) أن يدمر السد القوي – السد العالي – ما يعني دمار وغرق كل المدن والقرى على النيل الأزرق والخرطوم وكل الشمال وتهديد حياة وثروات ٧٠ مليوناً من أهل مصر يعيشون على ضفاف النيل... والشيء الوحيد الذي ربما لا يوصل المياه

sudan01.indd 31 05.12.2017 04:09:34

إلى السد العالي ليدمره تدميراً كاملاً، إذا كان الدمار في السودان أكبر، وإذا تشتتت المياه شرق النيل وغربه لتدمر ما حوله تماماً قبل أن يصل مصر بقوة أقل.

فسد النهضة حقيقة هو سلاح إستراتيجي مرعب عند امتلائه، ولربما ترسل حكومتا مصر والسودان جنوداً حتى تحميه لكي لا ينهدم أو يُهدم!!

ولكن في المقابل أكد الخبير والمفاوض الحكومي في ندوة ٢٠١٦/٣/٢٨م بدار اتحاد المرأة، سيف الدين حمد: أن السد لن ينهار، وأنه قد حرصت الوفود الفنية والهندسية السودانية على الوقوف بنفسها وتعديل المخططات إلى درجة تحفظ أمان السد إلى ١٠٠٠٠ سنة. ووزير الخارجية غندور أكد للإعلام أن السد لن ينهار وإذا انهار فلن يغرق السودان.

كل هذه الأقوال والتصريحات تثبت إمكانية انهيار السد، خاصة وأن مصدرها حكام عملاء، كاذبون، يغدرون بأمتهم! وأنها تخالف تقديرات الخبراء كما ذكرنا آنفا.

ثانياً: الأضرار المترتبة على قيام سد النهضة

إن ارتفاع سد النهضة الذي يبلغ ١٤٥ متراً بطول ١٨٠٠ مترٍ وحجم التخزين ٧٤ مليار مترٍ مكعبٍ من المياه، هذا السد بهذا الحجم لم يرد في أي من مقترحات المشاريع الإثيوبية في ١٩٦٤م، ولم يظهر أيضاً ضمن المشاريع المقترحة التي قدمتها الحكومة الإثيوبية لمبادرة حوض النيل في عام ١٩٩٩م. المشروعات الإثيوبية التي عرضت من قبل وتمت دراستها وقبولها هي: سدود كردوبي ومابل ومندايا وبوردر أو فنشا، وهي كلها بغرض إنتاج الكهرباء، التي تنتج مجتمعة حوالي ٥٥٧٠ ميجاواط كهرباء (مجلة الاستشاري آب/أغسطس ٢٠١٣).

يقول الدكتور كمال علي وزير الري السوداني السابق إن كل المشاريع الزراعية في السودان على النيل الأزرق ستفشل وكذلك على النيل وقد تم بيع أراض زراعية لمستثمرين ولكن أراض بلا مياه (ندوة مركز التنوير المعرفي ٢٠١٥/٦/١) ويقول: إن المياه التي تقول إثيوبيا إنها سترسلها يوميا بمقدار ١٣٠ مليون مترٍ مكعبٍ، لن تكفي لملء سدود السودان!! صحيفة إيلاف العدد (٥٥٤)، ٢٠١٦/١/١٣م.

هذا بدوره سيؤدي إلى تشريد ملايين المزارعين في مصر والسودان فتزداد البطالة، ومن المآسي المرتقبة أن يتغول البحر الأبيض المتوسط على الدلتا الخصبة في النيل مما يدمر الزراعة فيها وهو أمر تعاني منه الدلتا في مصر قبل بناء السد؟

sudan01.indd 32 05.12.2017 04:09:34

إن النيل رغم عظم جسمه لا يعطي مياهاً كثيرة مثل نهر الأمازون مثلا، وذلك لكثرة الفاقد من مياهه، فطلب دول الحوض من مياه النيل يبلغ ١٣٦,٤ مليار مترٍ مكعبٍ، وما يعطيه النيل ٨٤ مليار مترٍ مكعبٍ فقط من المياه، وهذا يعني أن هناك عجزاً لدول الحوض يبلغ ٥٢,٤ مليار مترٍ مكعبٍ من المياه، وأكثر الدول تضرراً من العجز الحالي قبل بناء السد هي مصر والسودان. وهذا العرض ليس ثابتاً، فقبل فيضان ١٩٨٨م كانت مصر في حالة يرثى لها من النقص في المياه وفي السودان كان الجفاف والتصحر. يقول الخبراء إن النيل سينزل منسوبه خمسة أمتار على الأقل حتى يبقى في القاع، وهذا يعني العطش والموت.

كما يجب الانتباه أيضًا إلى أن سد النهضة هذا ليس آخر المطاف؛ فالخطة الإثيوبية تعمد إلى إضافة ثلاثة سدود أخرى هي «كارادوبي» و«بيكو أبو» و«منداية» بسعات تخزينية تصل إلى ٢٠٠ مليار متر مكعب، سد النهضة ٧٤ مليار متر مكعب والسدود الثلاثة الأخرى ١٢٦ مليار متر مكعبٍ، وهذا يعني بلا ريب حجز مياه النيل تماماً عن مصر والسودان.

فبإقامة هذا السد لن يكون هنالك فيضان، ولن يكون هنالك طمي يرسل لمصر والسودان، والمعلوم أن الطمي هو المخصب الطبيعي للتربة، فهذا السد سيحجز الطمي خلفه ما يجعل الاعتماد على الأسمدة الصناعية الضارة بصحة الإنسان هو الوحيد، وهذا بدوره سيؤدي إلى هلاك التربة الزراعية. وحرمان السودان من مياه الفيضان التي تغذى الآبار والمياه الجوفية وتخصّب التربة ويحرم السودان من مخزونه المائي الإستراتيجي، الذي يستخدم وقت الجفاف على نحو ما حدث في عام ١٩٤٨م، وهو أمر سوف يتكرر في قابل الأيام نتيجة للتغيرات المناخية التي تشير إلى نقص إيراد المياه من الهضبة الإثيوبية بحوالى ٢٠٪ من كميتها. وإن السودان، وهو يعلم دورة النيل لمدة واحد وعشرين عاما، تتضمن سبع سنوات سماناً وسبعاً متوسطة الإيراد، وسبعاً عجافا، سوف يفقد بذلك أي تزويد بالمياه الجوفية، وستتغير أنماط الحياة، وسوف يهجر المزارعون أراضيهم، ويبحثون عن أعمال أخرى. إضافة لذلك، فإن امتناع الفيضان والطمي سوف يؤدي إلى زيادة عمق النهر، كما حدث في سد هوفر في أمريكا، وبالتالي سوف يتعذر الوصول إلى الماء إلا بالرفع.

هذا من جهة ومن جهة أخرى هذا الحجز من شأنه أن يجفف المياه في السد العالي بل ويقللها في خزانات السودان؛ الرصيرص ومروي مما يعني توقف الكثير من التوربينات؛ إن لم يكن كلها، وبالتالي انقطاعاً مستمراً في الكهرباء لأن إنتاج الكهرباء سيتدنى إلى ٣٣٪ كما ذكر

sudan01.indd 33 05.12.2017 04:09:34

الدكتور كمال علي وزير الري السابق (صحيفة إيلاف ٢٠١٦/١/١٣ العدد ٥٥٤)، وهذا يفسر هرولة حكومة السودان نحو كهرباء سد النهضة المزمع إقامته.

أما عدم بيع المياه الذي وصل إليه المفاوض السوداني فقد أخذ يتبدد فعلاً، إذ أوردت صحيفة التيار ٢٠١٦/٨/٩م وعدة وسائل إعلام ما يلي: يستضيف البنك الدولي، لمدة أسبوع، وزراء المياه في مصر والسودان وإثيوبيا للمشاركة في ورش عمل حول الإدارة المشتركة واقتسام مياه الأنهار، وينظم البنك سلسلة ورش عمل ومحاضرات في مجالات المياه حول موضوعات مشاركة المنافع وإدارة البنية التحتية للموارد المائية، ويعقد مقابلات مع الجهات المختصة بإدارة نهر كولورادو، على أن تعقبها اجتماعات بواشنطن مع مُمثلي البنك لمناقشة أنشطته المتعلقة بالأنهار العابرة للحدود في أماكن أخرى بالعالم.

وقد أكد الخبير بالقانون الدولي د. أحمد المفتي أن هذه الدعوة من البنك الدولي مؤشر لترويج فكرة بيع المياه، الذي ترجع جذورها للتجربة الأمريكية.

إذن فهو ترويض لهؤلاء الحكام العملاء لقبول شراء مياه النيل التي كانت وما زالت، وسوف تظل بإذن الله، هبة من الله الرزاق ذي القوة المتين.

بناء على ذلك يمكن تلخيص الأضرار فيما يلي:

أولاً: عجز في نصيب المياه يصل إلى ١٥ مليار مترٍ مكعبٍ من حصة مصر البالغة ٥٥,٥ مليار مترٍ مكعبٍ.

ثانياً: تقليص الرقعة الزراعية بمعدل مليون ونصف المليون فدان في مصر.

ثالثاً: تخفيض الطاقة الكهربائية المنتجة من السد العالي بنسبة ٢٠٪، وقد أعلنت وزارة الكهرباء المصرية خروج السد من إنتاج الكهرباء في حزيران/يونيو ٢٠١٦م، هذا قبل بناء سد النهضة، فماذا بعد اكتماله وتدشين عمله؟!

رابعاً: الأثر على السودان أثر مدمِّر، رغم أن السياسيين يتحدثون عن تنظيم المجرى بعد إنشاء السد، وتقليل الفيضانات، وما سيكتسبه السودان من أفضلية في شراء الكهرباء بسعر التكلفة، ولكنهم يتناسَون طبيعة السودان السهلية، وهو أقرب إلى السد في اتجاه انحدار المياه، مما يعني فيضاناً غير مسبوق، وخسائر محققة تفوق كل تصور.

خامساً: وقد جاء في تقرير اللجنة الثلاثية لتقييم سد النهضة (المكوّنة من عضوين من مصر

sudan01.indd 34 05.12.2017 04:09:34

والسودان وإثيوبيا وأربعة أعضاء خبراء دوليين)، بعض الملاحظات هي:

– في ضوء التعديلات التي أُدخلت على تصميم السد في العامين والنصف الماضيين، فإن التقرير الحالي خادع جزئياً.

– لم يأخذ التصميم في اعتباره الاحتباس الحراري، ما قد يتسبب في فيضانات (التغيرات المناخية).

– لم تقدم معلومات بشأن طبيعة التدفق في اتجاه دول المصب وكيفية السيطرة عليه.

– لم تقدم معلومات بشأن تأثير السد على الزراعة على جانبي النهر في السودان ومصر.

– أهم تأثير للسد فيما يخص مصر هو تقليص قدرة السد العالي على توليد الكهرباء بسبب نقص المياه في بحيرة ناصر.

– وجود أخطاء في تصميمات السد وأوصت اللجنة (بإجراء تعديلات في التصميم الحالي وتغيير أبعاد وحجم السد؛ لكن من يضمن التزام إثيوبيا، وهي من تقوم منفردة ببناء السد وستقوم منفردة بتشغيله).

– وأوصت اللجنة أيضاً (بعمل دراسات استكمالية للتأكد من سلامة السد، وزيادة معدل أمانه).

سادساً: تحكم إثيوبيا في تدفق مياه النيل الأزرق، ما يؤثر على مصر والسودان، وبخاصة في فترة الخمس سنوات التي هي مدة ملء الخزانات، ففي هذه الفترة ستفقد مصر ١٢ مليار مترٍ مكعبٍ، وسيفقد السودان ٣ مليارات مترٍ مكعبٍ سنوياً ما يؤدي لعطش ملايين الأفدنة الزراعية وتشريد ملايين المزارعين في البلدين، إضافة للتأثير المباشر على التوليد الكهربائي في البلدين.

سابعاً: سوف يتسبب قيام السد في موجة جفاف تضرب جميع الأراضي السودانية شماله، التي كانت تستفيد من فيضان النهر الموسمي الذي سوف يتوقف ببناء السد فيؤثر سلباً على البيئة في تلك المنطقة وعلى سكانها الذين سيضطرون إلى الهجرة.

وبالتالي فإن العطش وفشل المشاريع الزراعية، والتغيير البيئي من قلة المياه الجوفية، وتهديد الصرف الصحي، وتفشي الأمراض، وخروج الخزانات من إنتاج الكهرباء، سوف يكون هو

sudan01.indd 35 05.12.2017 04:09:34

المتحكم على الوضع بعد قيام السد.

هذه بعض الآثار السالبة لقيام سد النهضة الإثيوبي، وهي كافية لاتخاذ مواقف حاسمة تجاهها، ولكن المواقف الحكومية في كل من مصر والسودان تبين مدى التفريط المخزي الذي يحدث وعدم إعطاء الموضوع ما يستحقه من اهتمام، حتى لو كان في ذلك هلاك العباد وخراب البلاد.

نظرة في موقف السودان من السد

عندما مزق الاستعمار العالم الإسلامي إلى كيانات ترتبط بالروابط الوطنية، لم يفعل ذلك عبثا، بل لفصل الأمة عن بعضها، بل لمحاربة بعضها، فحلايب مثلا لم تكن قبلاً مصرية أو سودانية بل كانت إسلامية، ولم يغيرها أن تتبع لأي إدارة، ولكن بعد فصل السودان عن مصر، جعل الاستعمار حلايب وشلاتين بؤرة ساخنة توقد حينا بعد حين، ويغرق الحكام والوطنيون في السؤال أمصرية هي أم سودانية؟! وكم حفرة حفرها الاستعمار ليشغل الأمة في الصراع إلى درجة الاقتتال من أجل خريطة رسمها لهذا الغرض!

فترسيخ رابطة الوطنية، لتحل محل رابطة العقيدة الإسلامية، ورابطة الأخوة الإسلامية، أغرت العداوة، والبغضاء، والأنانية بين بلاد المسلمين.

ومن ذلك الشكوى المتكررة من الساسة في السودان من ظلم حكام مصر، في قسمة المياه، مع خصمها من نصيب السودان، الذي هو ١٨,٥ مليار مترٍ مكعبٍ، ومصر حصتها ٥٥,٥ مليار مترٍ مكعبٍ... أي أن نصيب مصر ثلاثة أضعاف نصيب السودان، مع خصمها من تبخر المياه في الخزانات، مع عدم حصول السودان على حصته كاملة، بل ١٢ مليار مترٍ مكعبٍ فقط والبقية تذهب إلى مصر وتخزن في السد العالي، مع وجود السد العالي في السودان وتهجير ٥٠ ألفاً من أهل حلفا من أجل هذا السد، كما أنشئ خزان جبل أولياء من أجل مصر وهكذا.

نعم إنه قد يكون هناك ظلم كبير في قسمة هذه المياه بين المسلمين في البلدين، لأن التقسيم تم في عهود تحكم بغير ما أنزل الله، والله عز وجل يقول: ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾.

وإن كان هناك ظلم فالأصل أن يحتكم المسلمون لدينهم لحل مشكلاتهم لا أن يتآمروا على

sudan01.indd 36 05.12.2017 04:09:34

بعضهم في المفاوضات والاتفاقات الجائرة كإعلان المبادئ الذي وقع في الخرطوم.

والأصل أن ينظروا إلى موضوع المياه على أنه شرع متعلق بأمر المال والماء؛ مال يجب أن يقسم وفق الشرع.

ولكن الذي بدا من حكام السودان أنهم يتوسلون بالمصلحة، وأنهم يريدون أن يعملوا لمصلحتهم، ولو على حساب إخوانهم في مصر، فقد اتضح من تصريحات وزير الخارجية، ورئيس الجمهورية، والمفاوض الحكومي سيف الدين حمد، أن السد في مصلحة السودان وأن إثيوبيا سوف تمد السودان بالماء والكهرباء المتولدة من السد! ولكن هذا الأمر سوف يتسبب في فقدان مصر للمياه وجفاف مخزون مياه السد العالي، وقد خرج السد العالي في شهر أيار/مايو ٢٠١٦م رسميا من إنتاج الكهرباء كما أعلن، وهذا يعني شح المياه بالسد لدرجة خطيرة. وقد حذر الخبراء من جفاف مياه السد العالي، فهل من مصلحتنا أن يشرب أهل السودان، ويحرم أهل مصر؟! أليسو إخوة في العقيدة؟! ألم يقل الله عز وجل: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾؟! ألم يقل رسول الله ﷺ: «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لا يَظْلِمُهُ وَلا يَخْذُلُهُ وَلا يَحْقِرُهُ**» إلى أن قال «**كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ**»؟! أليس الماء مالاً لنا ولإخواننا في مصر؟!

فأي وطنية قذرة هذه التي أتى بها الاستعمار لتفرقنا!

لقد أضحت حكومة السودان بالفعل أكثر ميلا وتأييدا للمخططات الإثيوبية، بل تؤكد أن لإثيوبيا الحق في السد وفي التنمية!! أليس هذا التأييد مشاركة للظلم في المنطقة وتأييدا له؟! وهل يكون ذلك على حساب أمن السودان ومصر؟!

إن الوطنية فكرة غير إسلامية وكذلك مقياس المصلحة.

فالمقياس الشرعي هو مقياس الحلال والحرام وليس المصلحة، فالمصلحة في الإسلام في اتباع الشرع لا اتباع الهوى.

فأي مصلحة هذه التي نرجوها من الخطط الظالمة والمؤامرات الخبيثة؟ أليس حكام إثيوبيا هم أداة أمريكا العسكرية في المنطقة، وهم أهل صليب حاقدين، قتلوا الآلاف من المسلمين في الصومال، في حرب الصومال مع أمريكا؟ ألم يقطعوا المياه من نهر شبيلي في الصومال حتى جف تماما؟!

أي عقل هذا الذي يصدق تصريحاتهم بأنهم لن يضرونا، إنهم لن يعطونا الكهرباء بسعر

sudan01.indd 37 05.12.2017 04:09:34

زهيد أبدا ولن يعطونا مياهاً بالمجان فهم لا عهد لهم.

ألم تكذب أمريكا عندما وضعت اتفاقية نيفاشا وقالت إنها لا تريد فصل الجنوب؟ وإذا بها تفصله شر فصل؟! ألم يقل محافظ بنك السودان د. صابر إن سعر الجنيه لن يتأثر بعد الانفصال، وحدث العكس؟! كما قيل إن انفصال الجنوب لن يؤثر على الاقتصاد وهو في مصلحة السودان... فإذا به يدمر اقتصاد البلدين!!

فأي مصلحة هذه التي يُتحدث عنها؟! ألا يأمرنا ديننا أن لا نركن للذين ظلموا؟ ألم يأمرنا بالحذر من العدو؟ ألا يقرأ هؤلاء الساسة القرآن؟ كيف يثقون في العدو؟ أليس هذا سفها؟ بل هي خيانة، كيف نضع يدنا في يد أهل الصليب ونسمح لهم بالغدر بنا وبإخواننا؟! أليس هذا غدرا من حكومة السودان بشعب مصر؟

القواعد الشرعية للتعامل مع الأنهار

إن في الإسلام حلولاً لكل مشكلة حدثت، أو تحدث، أو ستحدث، فالله سبحانه أكمل هذا الدين ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِينًا**﴾، وأوجب علينا الاحتكام إلى شرع الله في كل صغيرة وكبيرة فقال سبحانه: ﴿**وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ**﴾، وكلمة «ما» كما هو معلوم من صيغ العموم، فأوجب الله سبحانه الحكم بالإسلام في كل أمر دون استثناء، أي دون تجزئة ﴿**وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ**﴾، فالله العزيز الحكيم لم يترك أية مشكلة تعترض الناس في هذه الدنيا إلا وبيَّن حلها في الإسلام نصاً أو استنباطاً وفق القواعد الأصولية الشرعية، فالله سبحانه خلقنا وبين لنا ما يُصلح أمرنا فهو سبحانه اللطيف الخبير ﴿**أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾.

ولذلك، فإن هناك قواعد شرعية للتعامل مع الأنهار سواء أكانت داخل دولة الخلافة، أم كانت تمر فيها وفي دول أخرى... ويمكن ذكر بعض هذه الأمور:

١- إن الأنهار العظيمة هي ملكية عامة وهي مندرجة تحت نوعين من أنواع الملكية العامة، فهي من جهة داخلة في مرافق الجماعة التي يدل عليها قوله ﷺ «**الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلاثٍ: فِي الْكَلا، وَالْمَاءِ، وَالنَّارِ**» رواه أبو داود، وهي كذلك من الأعيان التي تكون طبيعة تكوينها

sudan01.indd 38 05.12.2017 04:09:34

تمنع اختصاص الأفراد بحيازتها أخذاً من حديث النبي ﷺ «**مِنًى مُنَاخُ مَنْ سَبَقَ**» رواه الترمذي...

٢- لقد كان مدركاً لدى المسلمين من لدن النبي ﷺ وحتى عصرنا هذا بأن الأنهار العظيمة كدجلة والفرات والنيل هي ملكية عامة لا يختص أحد بتملكها أو الانتفاع بها، وقد كانت الدولة تمكن الناس من الانتفاع بالأنهار العظيمة للشرب والانتفاع المنزلي وسقي الدواب (وهو ما يسمى بالشفة) ولسقي الأراضي الزروع (وهو ما يسمى بالشِّرب) وللسفر والتنقل... وكانت تقوم بترتيب ضفاف الأنهار وبتنظيف الأنهار (وهو ما يسمى بكري الأنهار) ليستطيع الناس الاستفادة منها... وكل ذلك واضح عند مراجعة كتب التاريخ وكتب الفقه الإسلامي... ويمكن ذكر بعض النصوص الفقهية التي تدل على اهتمام المسلمين بموضوع الأنهار العظيمة وتسهيل الاستفادة منها:

- جاء في كتاب تحفة الفقهاء للسمرقندي المتوفي نحو سنة «٥٤٠ هـ» ما يلي:

(... الأنْهَار الْعِظَام كالفرات والدجلة والجيحون وَغَيرهَا فَلا حق لأحد فِيهَا على الْخُصُوص بل هُوَ حق الْعَامَّة فَكل من يقدر على سقِي أراضيه مِنْهَا فَلهُ ذَلِك وَكَذَا نصب الرَّحَى والدالية وَنَحْو ذَلِك وَهَذَا إِذْ لم يكن فِيهِ ضرب بالنهر الْعَظِيم أما إِذا كَانَ فِيهِ ضرب فَيمْنَع عَن ذَلِك ثمَّ كري الأنْهَار الْعِظَام على السُّلْطَان من مَال بَيت المَال لِأَن مَنْفَعَتهَا ترجع إِلَى عَامَّة النَّاس فَيكون مؤونة ذَلِك فِي مَال الْعَامَّة وَهُوَ مَال بَيت المَال...) انتهى.

- جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية ما يلي:

(الْكَرْيُ: إِخْرَاجُ الطِّينِ مِنْ أَرْضِ النَّهْرِ وَحَفْرُهُ وَإِصْلاَحُ ضِفَّتَيْهِ، وَمُؤْنَةُ الْكَرْيِ وَجَمِيعُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الإِصْلاَحِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، لأَنَّهُ لِلْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ، أَجْبَرَ الْحَاكِمُ النَّاسَ عَلَى إِصْلاَحِ النَّهْرِ إِنِ امْتَنَعُوا عَنْهُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ وَتَحْقِيقًا لِلْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ.. كَرْيُ، الأَنْهَارِ الْعَامَّةِ كَالنِّيلِ وَدِجْلَةَ وَالْفُرَاتِ يَكُونُ عَلَى السُّلْطَانِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، لأَنَّ مَنْفَعَةَ الْكَرْيِ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، فَتَكُونُ مُؤْنَتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ... وَلَوْ خِيفَ مِنْ هَذِهِ الأَنْهَارِ الْغَرَقُ فَعَلَى السُّلْطَانِ إِصْلاَحُ مَسَنَاتِهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.).

- جاء في كتاب درر الحكام في شرح مجلة الأحكام ما يلي:

* ([(الْمَادَّةُ ١٢٣٨) الأنْهَارُ الْعَامَّةُ غَيْرُ الْمَمْلُوكَةِ]

sudan01.indd 39 05.12.2017 04:09:35

الْمَادَّةُ (١٢٣٨) – (الأَنْهَارُ الْعَامَّةُ غَيْرُ الْمَمْلُوكَةِ. وَهِيَ الأَنْهَارُ الَّتِي لَمْ تَدْخُلْ فِي مُقَاسِمِ أَيْ فِي مَجَارِي مِلْكِ جَمَاعَةٍ – مُبَاحَةٌ أَيْضًا كَالنِّيلِ وَالْفُرَاتِ والطونة والطونجة) الأَنْهَارُ الْعَامَّةُ غَيْرُ الْمَمْلُوكَةِ وَهِيَ الأَنْهَارُ الَّتِي لَمْ تَدْخُلْ فِي مُقَاسِمِ أَيْ فِي مَجَارِي مِلْكِ جَمَاعَةٍ لَيْسَتْ مِلْكَ أَحَدٍ كَالْبِحَارِ وَالْبُحَيْرَاتِ بَلْ هِيَ مُبَاحَةٌ فَلِذَلِكَ لِكُلِّ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا بِشَرْطِ أَنْ لا يَكُونَ مُضِرًّا لِلْعَامَّةِ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي الْمَادَّةِ (١٢٥٤) وَذَلِكَ أَنَّ لَهُ فَتْحَ جَدْوَلٍ وَأَنْ يُجْرِيَ مِنْهُ الْمَاءَ إِلَى أَرْضِهِ وَأَنْ يَسْقِيَ أَرْضَهُ وَأَنْ يُنْشِئَ طَاحُونًا وَأَنْ يَتَّخِذَ سَانِيَةً وَمَشْرَعَةً (الْبَهْجَةُ).

أَمَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ مُضِرًّا بِالْعَامَّةِ بِأَنْ تَفِيضَ الْمِيَاهُ وَتُفْسِدَ حُقُوقَ النَّاسِ أَوْ تَمْنَعَ سَيْرَ السُّفُنِ فَلِكُلِّ النَّاسِ حَقُّ مَنْعِهِ، هَذَا فِي الأَنْهَارِ وَأَمَّا فِي الْبَحْرِ فَإِنَّهُ يُنْتَفَعُ بِهِ وَإِنْ ضَرَّ، وَبِهِ صَرَّحَ الْقُهُسْتَانِيُّ وَسَيُبْحَثُ فِي شَرْحِ الْمَادَّتَيْنِ (١٢٦٣ و ١٢٦٤) عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَلِكُلِّ النَّاسِ فِي هَذِهِ الأَنْهَارِ الْعَامَّةِ حَقُّ الشَّفَةِ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ مُضِرًّا بِالْعَامَّةِ أَوْ غَيْرَ مُضِرٍّ وَالأَنْهَارُ الْعَامَّةُ غَيْرُ الْمَمْلُوكَةِ هِيَ كَنَهْرِ النِّيلِ الْجَارِي فِي الْقُطْرِ الْمِصْرِيِّ وَنَهْرِ الْفُرَاتِ الْجَارِي فِي الْعِرَاقِ وَدِجْلَةَ (وَيُقْرَأُ بِكَسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا) وَشَطِّ الْعَرَبِ (وَهُوَ يَحْصُلُ مِنْ إجتماع دِجْلَةَ وَالْفُرَاتِ) وَنَهْرُ الطونة (الدانوب) الَّذِي يَقَعُ قِسْمٌ مِنْهُ فِي بِلادِ رُومَانْيَا وَنَهْرِ الطونجة الْمُسَمَّى أَيْضًا بِنَهْرِ الْمَرِيجِ الَّذِي يَجْرِي فِي مَدِينَةِ أدرنة فَهَذِهِ الأَنْهَارُ الْعَظِيمَةُ لَيْسَتْ مِلْكًا لأَحَدٍ لأَنَّ الْمِلْكَ حَسْبَ الْمَادَّةِ (١٢٤٩) يَحْصُلُ بِالإِحْرَازِ وَوَضْعِ الْيَدِ وَإِحْرَازُ هَذِهِ الأَنْهَارِ وَوَضْعُ الْيَدِ عَلَيْهَا غَيْرُ مُمْكِنٍ فَمَا دَامَ أَنَّ هَذِهِ الأَنْهَارَ لا تُحَرَّزُ فَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ النَّاسِ حَسْبَ الْمَادَّةِ (١٢٣٤) وَيَثْبُتُ لِكُلِّ النَّاسِ حَقُّ الإِنتفاع فِيهَا حَسْبَ الْمَادَّةِ (١٢٦٥) (التَّنْوِيرُ وَرَدُّ الْمُحْتَارِ فِي أَوَائِلِ الشُّرْبِ وَالزَّيْلَعِيِّ فِي الشُّرْبِ)...

[(الْمَادَّةُ ١٢٦٥) لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَسْقِيَ أَرَاضِيَهُ مِنَ الأَنْهُرِ غَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ]

الْمَادَّةُ (١٢٦٥) – (لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَسْقِيَ أَرَاضِيَهُ مِنَ الأَنْهُرِ غَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ، وَلَهُ أَنْ يَشُقَّ جَدْوَلا وَمَجْرًى لِسَقْيِ أَرَاضِيهِ وَلإِنشاء طَاحُونٍ لَكِنْ يُشْتَرَطُ عَدَمُ الْمَضَرَّةِ بِالآخَرِينَ فَلِذَلِكَ إِذا أَفَاضَ الْمَاءُ وَأَضَرَّ بِالْخَلْقِ أَوْ انْقَطَعَتْ مِيَاهُ النَّهْرِ بِالْكُلِّيَّةِ أَوْ انْعَدَمَ سَيْرُ الْفُلْكِ فَيُمْنَعُ).

لِكُلِّ أَحَدٍ حَقُّ الشِّرْبِ وَحَقُّ الشَّفَةِ فِي الأَنْهُرِ غَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ أَيْ لَهُ سَقْيُ أَرَاضِيهِ، وَذَلِكَ لَوْ أَحْيَا أَحَدٌ مَوَاتًا قُرْبَ النَّهْرِ الْمَذْكُورِ فَلَهُ شَقُّ جَدْوَلٍ وَإِسَالَةُ مَاءِ النَّهْرِ الْمَذْكُورِ إِلَى أَرْضِهِ الَّتِي أَحْيَاهَا (شَرْحِ الْمَجْمَعِ فِي الشِّرْبِ) هَذَا إِذا كَانَ الْمَكَانُ الَّذِي فُتِحَ الْجَدْوَلُ مِنْهُ مِلْكًا لَهُ وَلِكُلِّ أَيْضًا أَنْ يَشْرَبَ الْمَاءَ مِنَ النَّهْرِ الْمَذْكُورِ وَأَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ وَأَنْ يَغْسِلَ ثِيَابَهُ وَأَنْ يَشُقَّ

sudan01.indd 40 05.12.2017 04:09:35

جَدْوَلا وَمَجْرَى فِي مِلْكِهِ أَوْ الأَرَاضِي الْمَوَاتِ مُجَدِّدًا أَوْ تَزْيِيدًا لِسَقْيِ أَرَاضِيهِ وَإِنشاء طَاحُونٍ كَأَنْ يَكُونَ لِلْجَدْوَلِ ثَلاثَةُ مَنَافِذَ فَيُذِيدُهَا وَيَجْعَلُ لَهُ أَرْبَعَةَ أَوْ خَمْسَةَ مَنَافِذَ (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الثَّانِي مِنْ الشِّرْبِ). كَذَلِكَ لَوْ كَانَ نَهْرٌ كَبِيرٌ غَيْرُ مَمْلُوكٍ فِي قُرْبِ كَرْمِ أَحَدٍ فَأَرَادَ صَاحِبُ الْكَرْمِ إنشاء سَانِيَةٍ عَلَى النَّهْرِ لِسَقْيِ كَرْمِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ بِالآخَرِينَ فَلَيْسَ لأَصْحَابِ الْكُرُومِ وَالسَّوَانِي الْوَاقِعَةِ تَحْتَ كَرْمِهِ مَنْعُهُ مِنْ ذَلِكَ بِدَاعِي عَدَمِ رِضَائِهِمْ.

ومن المعلوم أن مجلة الأحكام كانت هي المطبقة في الدولة العثمانية، أي أن هذه الأحكام المذكورة في الأعلى كانت الدولة تطبقها وتعتمدها، وهذا كله يدل على كيفية تعامل الدولة الإسلامية مع الاستفادة من الأنهار العظيمة...

٣- إذا كان النهر العظيم واقعاً كله من منبعه إلى مصبه داخل سلطان الدولة الإسلامية فإنه لا يوجد إشكال في الاستفادة من مياهه ومن التنقل فيه وفق الأحكام الشرعية التي ذكرنا بعضها في الأعلى... ولا يضر أن يكون النهر جارياً في ولايات متعددة لأن الولايات كلها ضمن سلطان الدولة وتقسيمها ضمن حدود جغرافية معينة هو ناحية إدارية... وإذا اقتضى الانتفاع بالأنهر العظيمة حصول ترتيبات معينة بين الولايات المختلفة فإن الخليفة يتخذ من التدابير الإدارية التنسيقية ما يكفل حصول الانتفاع من الولايات المختلفة على أحسن وجه متيسر...

٤- إذا اقتضى تنظيم استعمال النهر العظيم والاستفادة من مياهه أن تتدخل الدولة بوضع تنظيم تفصيلي لذلك فإن الدولة ستضع أنظمة إدارية تنظم أمور السقي والتنقل وغيرها... وفي ظل التطور المادي التكنولوجي الحالي فإن الراجح أن الدولة هي التي ستقوم بتنظيم مشاريع الري وتوصيل المياه إلى البيوت والمزارع وتنظيم حركة السفر والتنقل في الأنهار... وللدولة أن تضع رسوماً على هذه الاستعمالات وعلى الاستفادة منها على أن تضع الربح الناتج عن ذلك في بيت مال المسلمين في باب واردات الملكيات العامة.

٥- إذا كانت أجزاء من النهر العظيم واقعة خارج سلطان الدولة الإسلامية فإن الدولة تقوم إذا اقتضى الأمر بعقد اتفاقيات ثنائية مع الدولة ذات العلاقة وفق أحكام الشرع وذلك لتنظيم استعمال النهر دون إخلال بمصالح الدولة الإسلامية ووفق الأحكام الشرعية المتعلقة بالملكيات العامة... وإذا حصل تعد من الدول الأخرى بمنع ماء النهر العظيم عن الدولة الإسلامية أو باستغلاله على نحو يضر بمصلحة المسلمين فإن الدولة تتخذ من الإجراءات السياسية

sudan01.indd 41 05.12.2017 04:09:35

والاقتصادية والعسكرية ما يمكنها من رفع الضرر الحاصل من قبل الدول الأخرى حتى لو وصل الأمر إلى انتزاع الحق بالقيام بحرب ضد الدولة المعتدية.

٦- ما يجب لفت النظر إليه أن الدول المتشاطئة على أنهار عظيمة لم تكن في العصور السابقة تمنع بعضها بعضاً من الانتفاع بمياه النهر العظيم (النهر الدولي) بل كانت جميع الدول المتشاطئة تستفيد من النهر دون إشكال... ولم تظهر مشاكل الأنهار الدولية إلا في عصر الاستعمار الغربي الذي اتخذها وسيلة للاستعمار ولممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الأخرى.

٧- إن الحق في الملكية العامة هو لرعايا الدولة الإسلامية وليس للدول الأخرى، ولذلك فإن الدولة تفرض رسوماً على استعمال الدول الأخرى للأنهار الواقعة ضمن سلطان الدولة الإسلامية ولها أن تبيعها من مياهها أو من الكهرباء المنتجة منها أو نحو ذلك... وتضع الأرباح المتحققة من ذلك في بيت المال لينفق على الوجه الذي تجيزه الأحكام الشرعية.

٨- تراعي الدولة في التنظيمات التي تضعها للانتفاع بالأنهار العظيمة وتقسيم مياهها والتنقل فيها على عدم جفاف تلك الأنهار وانقطاع مجاريها أو تلوث مياهها أو حصول أي ضرر، وتسعى مباشرة إلى إزالة أي ضرر يحصل بشكل غير مقصود. وتعتمد سياسات مائية تتسم بالعدل في تقسيم الحصص المائية وتتسم في الوقت نفسه بالحفاظ على هذه المصادر المائية على أفضل وجه متيسر. وهذا كله غير منفك عن السياسات الاقتصادية والبيئية العامة التي ترسمها الدولة.

٩- ويلحق بما سبق ذكره تنظيم الدولة الانتفاع بالثروة السمكية في الأنهر العظيمة وتمكين الناس من الصيد ونحوه...

الخاتمة

إن الماء أمر حيوي، ولا يمكن أن يعيش الناس إلا به فهو من الحاجات الحيوية التي لا بديل عنها. وهذا التهديد لهذا المرفق ما كان ليحدث لو كان للمسلمين خليفة يقودهم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ يحمي بيضتهم ويرد كيد عدوهم.

إن تواطؤ حكام مصر والسودان على السماح ببناء سد النهضة، هو تفريط في مصالح

sudan01.indd 42 05.12.2017 04:09:35

الأمة، وهو يخالف الحكم الشرعي للآتي:

١/ فيه منع للماء عن الناس وهذا حرام قال ﷺ: «**ثَلاثٌ لا يُمْنَعْنَ الْمَاءُ وَالْكَلأُ وَالنَّارُ**». سنن ابن ماجه. وقال عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم: «**النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلاثٍ فِي الْمَاءِ وَالْكَلأِ وَالنَّارِ**»... فمياه النيل ليست ملكا للإدارة الأمريكية أو لدويلة يهود، أو إثيوبيا، ليحجزوه عن الناس، وليست ملكا لحكومتي مصر والسودان ليفرطا فيه، بل هو ملك عام لا يجوز منعه.

٢/ فيه تمكين لأهل الكفر من رقابنا فيتسلطون علينا أكثر من تسلطهم الحالي، وهذا حرام يجب منعه، قال تعالى: ﴿**وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً**﴾. فما لا يدع مجالا للشك، هو أن هذا السد قد أنشئ لمزيد من التركيع لشعوب المنطقة وإدخالها في صراع وقتال وقيادة الكافر المستعمر لهذه المعركة، ومن الجانب الآخر تمكن دويلة يهود من تأمين المياه لها من النيل وفي هذا المزيد من السبيل على الأمة وهذا من الحرام شرعاً.

٣/ فيه أضرار قد يصعب عدها من كثرتها، وقد ذكر منها الكثير، وهذا الإضرار حرام يجب أن يزال، قال رسول الله ﷺ: «**لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ**».

لو كان السودان ومصر جزءًا من دولة الخلافة الراشدة، لما تجرأت بغاث الدول، ربائب الاستعمار وأدواته، على تهديد مصالح الخلافة الحيوية كيداً للإسلام والمسلمين، فدولة الخلافة هي دولة مبدئية، تسعى لاقتعاد مركز الصدارة في الموقف الدولي، لذلك فإن قائمة المصالح الحيوية للخلافة الراشدة تطول ولا تقصر، ولا تتجرأ دولة على تهديد هذه المصالح ابتداءً.

إن تاريخ الخلافة يحمل العظات والعبر على عزتها، ومحافظتها على مصالح المسلمين، وذلك بقوة أعمالها السياسية، وشموخ مفاوضيها ودبلوماسييها، وكبريائهم وأنفتهم، وتلويحها باستخدام القوة العسكرية، ثم استخدامها فعلاً، يرفدها الملايين من الرجال الرجال، المتطلعين للموت في سبيل الله؛ إنها دولة العزة والكرامة؛ التي يجب على كل مسلم أن يعمل مع العاملين، لإقامتها لأجل حياة طيبة في طاعة الله سبحانه، يرضى عنها ساكنو السماء والأرض.

ذو الحجة ١٤٣٨هـ **حزب التحرير**

أيلول/سبتمبر ٢٠١٧م **ولاية السودان**

sudan01.indd 43 05.12.2017 04:09:35